

مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير
والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب
المنشآت (محافظة نابلس نموذجاً)

إعداد

شروق فتحي عبد الفتاح رطروط

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2016

مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير
والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب
المنشآت (محافظة نابلس نموذجاً)

إعداد

شروق فتحي عبد الفتاح رطروط

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 31/ 10/ 2016م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً
.....
2. د. سهيل مياله / ممتحناً خارجياً
.....
3. د. مفيد الظاهر / ممتحناً داخلياً
.....

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يطيب لي بعد استكمال هذا البحث أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور الفاضل طارق الحاج لما قدمه من نصح وإرشاد، فلولاً جهوده لما كانت لهذه الدراسة أن تخرج بصيغتها هذه، أدامه الله سنداً وذخراً للأمة وللعلم وطلابه.

وخالص الشكر والتقدير للصرح الشامخ جامعة النجاح الوطنية وإدارتها وأساتذتها الأفاضل ومشرفيها الأكارم لإتاحتهم المجال أمام أبناء هذا الوطن الحبيب لاستكمال تحصيلهم العلمي، ندعو الله العليّ القدير أن تبقى نبزاً للعلم.

أدامهم الله جميعاً ذخراً للعلم

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت (محافظة نابلس نموذجاً)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الشكر والتقدير
د	الإقرار
ح	فهرس الجداول
م	فهرس الملاحق
ن	الملخص
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها
1	مقدمة الدراسة
2	المنشآت الاقتصادية الفلسطينية
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	فرضية الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	منهجية الدراسة
8	حدود الدراسة
8	الدراسات السابقة
14	فصول الدراسة
15	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري
15	أولاً: المفاهيم والمصطلحات الإجرائية
22	ثانياً: الإطار النظري للدراسة
22	1- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
18	2- خصائص ومزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة

29	تجارب بعض الدول في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
29	أولاً: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سويسرا
30	أوضاع وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة
33	ثالثاً: التجربة الكورية (كوريا الجنوبية)
34	رابعاً: تجربة سنغافورة
34	خامساً: تجربة ألمانيا
35	سادساً: تجربة إيطاليا
36	سابعاً: التجربة الهندية
38	ثامناً: إدارة هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية
43	المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
43	المنشآت الاقتصادية الفلسطينية
48	واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
49	أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
50	ضعف فعالية قانون تشجيع الاستثمار
50	ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة
51	نصوص المواد القانونية في قانون تشجيع الاستثمار والتي خلت من أي إشارة للمشاريع الصغيرة
53	الضرائب في فلسطين
57	الأهداف الضريبية
58	أهداف الضريبة الاقتصادية
60	الفصل الثالث: المنهجية وإجراءات الدراسة
61	مقدمة
61	منهج الدراسة
61	مجتمع الدراسة
61	أدوات الدراسة

64	صدق الأداة
65	ثبات الإستبانة
66	إجراءات الدراسة
66	متغيرات الدراسة
67	المعالجات الإحصائية
69	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
70	مقدمة
70	أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس
80	ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة
104	النتائج والتوصيات
116	قائمة المصادر والمراجع
120	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع	26
جدول (2)	حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول	28
جدول (3)	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	31
جدول (4)	عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المحافظة والتنظيم الاقتصادي، 2012	44
جدول (5)	عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في فلسطين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة، والجنس 2012	45
جدول (6)	اعداد المنشآت حسب النشاط الاقتصادي 2012	46
جدول (7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	61
جدول (8)	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها	64
جدول (9)	عوامل الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	65
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة مجالات مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	71
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية (مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .	72
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.	74
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الثالث(أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة (مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .	76

78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الرابع (تأثير الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (14)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الخامس (درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.	جدول (15)
81	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس.	جدول (16)
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (17)
83	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة.	جدول (18)
84	نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة للمجال الثاني) أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية).	جدول (19)
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (20)
86	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة.	جدول (21)

88	نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة الدرجة الكلية وفي المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية).	جدول (22)
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (23)
90	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة.	جدول (24)
91	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (25)
92	نتائج اختبار العينات المستقلة (Independent SamplesTest) حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر اصحاب المنشآت، تعزى لمتغير الجنس.	جدول (26)
94	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (27)
94	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة	جدول (28)

96	نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة الدرجة الكلية وفي المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).	جدول (29)
97	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (30)
98	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة.	جدول (31)
99	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة للدرجة الكلية.	جدول (32)
100	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة	جدول (33)
102	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة.	جدول (34)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
121	الاستبانة بصورتها الأولى	ملحق (1)
131	الاستبانة بصورتها النهائية	ملحق (2)

مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت
(محافظة نابلس نموذجاً)

إعداد

شروق فتحي عبد الفتاح رطروط

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى " مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت في محافظة نابلس ، كما هدفت إلى التعرف على أثر بعض متغيرات الدراسة مثل الجنس ، ورأس مال المنشأة، و مكان عمل المنشأة، و نوع الملكية، وقطاع العمل، وعدد العاملين في المنشأة، ومستوى التحصيل الأكاديمي لصاحب المنشأة، و عمر المنشأة، وملكية مبنى المنشأة.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتطوير إستبانه تتكون من ثلاثة مجالات هي أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. بالإضافة إلى مجالين يتعلقان بسؤالين هما : إلى أي مدى تؤثر بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها، و ما مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. موزعة على (53) فقرة للمجالات الثلاث الأولى تم توزيعها على عينة مقدارها (200) تم إختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية ، وبعد تجميعها تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) وتم قياس صدقها وثباتها .

أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. وجود درجة إستجابة متوسطة في أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

2. وجود درجة إستجابة متوسطة في درجة مدى تأثير بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها، و ما مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إستجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغيرات الجنس، و رأس مال الشركة، و نوع ملكية المنشأة، و قطاع عمل المنشأة، و مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة، و عمر المنشأة .

4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إستجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغيرات مكان عمل المنشأة، وعدد العاملين في المنشأة، و ملكية مبنى المنشأة .

في ضوء نتائج الدراسة اقترحت الباحثة جملة من التوصيات تتعلق بتطوير عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى وجود سياسات ضريبية تخدم أصحاب مثل هذه المنشآت نظراً لأهميتها في القطاع الاقتصادي الفلسطيني.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

إن الظروف التي شهدتها فلسطين خلال السنوات المنصرمة أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني والخطورة المرتبطة على هذه الظاهرة وما نجم عنها من سوء في توزيع الدخل، نتج عنه إتساع نطاق التفاوت في مستويات الدخل وقلة الموارد الضريبية في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يلقي على عاتق معدي ومقرري السياسات الضريبية الفلسطينية مسؤوليات إضافية من أجل تفعيل مساهمتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها فلسطين وتصحيح الاختلال والحد من التفاوت الاقتصادي كون الضريبة لها وزنا كبيرا في الاقتصاد، وأن الاقتصاد الفلسطيني الذي يجعل الضريبة ذات تأثير كبير على المكلفين الفلسطينيين في نواحي الحياة المختلفة (عرباسي 2008).

أن السياسات الضريبية الفلسطينية لها أثار على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد ازدادت أهمية هذه الآثار بأتساع دور الوزارات المعنية وازدياد تدخلها وبتطور مفهوم المالية الحكومية أو السياسة المالية، وأن اقتصاد فلسطين بطبيعته لا يتميز بوفرة موارده الطبيعية (المسيحي 2006).

لقد تزايد الاهتمام بدراسة الأهمية الفعلية للسياسات الضريبية الفلسطينية، بحيث استقطبت انتباه الكثير من المهتمين بالسياسة المالية والاقتصادية في فلسطين، وتركز هذا الانتباه في فلسطين حول الآثار الاقتصادية لضريبة الدخل وخاصة الناتج المحلي الإجمالي، غلاء المعيشة، البطالة، خط الفقر، التداول النقدي في ظل اقتصاد كان وما يزال عرضة للتقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار وعليه تعد دراسة أهمية ضريبة الدخل ومعرفة آثارها في الاقتصاد الفلسطيني وما مدى إدراك المكلفين لهذه المؤشرات الاقتصادية في غاية الأهمية. حيث أن الاقتصاد يظهر متانته من خلال أهمية مؤشرات والعوامل المؤثرة به وكيفية توظيفها لخدمته ولهذا كان من الضروري دراسة

أهم المؤثرات على الاقتصاد الفلسطيني معززة بمؤشرات اقتصادية ولفترات مهمة مر بها اقتصاد فلسطين لبيان التأثير عليه. (المسيحي 2006).

وبما أن للضريبة وسياساتها أبعاد متعددة خصوصاً تلك المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والمالية، لذلك فإن أهداف الضريبة يمكن أن تؤثر بشكل جدي وحقيقي على اعتبار أنها أحد أهم الأدوات الفاعلة في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي المحافظة على استمرارية ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي، يضاف إليها تجنب حالات التقلب التي تعاني منها الأوضاع الاقتصادية من أجل المحافظة على استمرارية الاستقرار الاقتصادي قدر الامكان يضاف إلى ذلك كله الأهمية النسبية للضريبة على اعتبارها من أهم أدوات تمويل الموازنة العامة للدولة، وينظر إلى الضريبة على أنها من وسائل الجباية المالية التي تهدف إلى إستمرارية عمليات التنمية الاقتصادية تحديداً في البلدان النامية ومن ضمنها فلسطين، حيث وكما أشارت الباحثة سابقاً فإن الضريبة تمثل أحد أهم أدوات تمويل الموازنة العامة للدولة، وهذه الموازنة التي من خلالها يتم رصد المستحقات المالية للوزارات وللبرامج التنموية وفي حال كان هناك ضعف في هذه الإيرادات فإن هذا سينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية. (الميزان 2011).

المنشآت الاقتصادية الفلسطينية

حسب البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني فإن غالبية المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين هي منشآت صغيرة الحجم حيث تعد هذه المشروعات أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية بشكل عام أو في فلسطين، (الإحصاء الفلسطيني 2012) إذ أنها تتمتع بسمات ومميزات كالمرونة والقدرة على التغير والتجدد والابتكار والتطوير إضافة إلى أنها أحد أهم القطاعات الاقتصادية في استيعاب وجلب العمالة، لذلك فإنها تؤثر في مختلف عمليات النشاط الاقتصادي في البلد سواء في أدائها الكمي والنوعي على حد سواء، وفي فلسطين تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم التشكيلات الاقتصادية إذ تبلغ نسبتها حوالي 90% من إجمالي عدد المشاريع الانتاجية في فلسطين، (منتدى الأعمال 2014).

ولذلك فإن دراسة آثار السياسات الضريبية على هذه المشاريع يعتبر بحد ذاته هدف نوعي من أجل تحليل السياسات الضريبية الفلسطينية في ظل الواقع الفلسطيني المعاش، كي تتمكن من خلاله الباحثة من وضع تصورات مستقبلية بإمكانية تطوير هذه المشاريع خصوصاً وأن الاقتصاد الفلسطيني لا زال يعاني من اختلالات هيكلية في بنائه بسبب تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وبنفس الوقت السياسات المفروضة من قبل الاحتلال على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وبناء على ما تقدم فإن الباحثة ستقوم من خلال الدراسة بتحليل واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من خلال العلاقة الجدلية التي تربط هذه المنشآت بواقع الاقتصاد الفلسطيني المعاش من جانب وبنفس الوقت علاقتها وعلاقة أصحابها ومالكها بالمؤسسات المالية في السلطة والدوائر الضريبية التابعة لها، سواء من الناحيتين النظرية والعملية. (الاحصاء الفلسطيني 2012)

تشير النتائج النهائية للتعداد أن عدد المنشآت الكلي التي تم حصرها في فلسطين خلال تعداد عام 2012 بلغ 151,066 منشأة، منها 102,344 منشأة في الضفة الغربية، و 48,722 منشأة في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت في فلسطين 19% والبالغ عددها 145,476 منشأة في عام 2012، مقارنة مع المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2007 والتي بلغت 122,241 منشأة، ومقارنة مع تعداد 2004 فقد بلغت نسبة الزيادة 30.7% عن المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2004 والتي بلغت 111,272 (الاحصاء الفلسطيني 2012).

مشكلة الدراسة

تُعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني وبناءً عليه أشارت الباحثة إلى دور كل من السياسات الضريبية والمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني لكن ما تبتغيه الباحثة هي تحديد طبيعة العلاقة في ظل الجدل القائم حول السياسات الضريبية في فلسطين سواء من قبل معدي هذه السياسات أو من قبل المتأثرين بها، بمعنى أن الباحثة ستحلل جدلياً وجهتي النظر لكلا الطرفين حيث تتمثل الأولى في تحليل النظام الضريبي الفلسطيني المقرر في عام 2011 ووجهة نظر أصحاب ومالكي المنشآت في هذا النظام ومدى

تأثرهم بهذا النظام وسياساته، ولذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي مامدى تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بالنظام الضريبي الفلسطيني الجديد وماهي متطلبات تعزيز أداء هذه المشاريع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها الرئيسي التالي :

ما مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها ؟

كذلك الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظريته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية ؟

2. ما أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية ؟

3. ما أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ؟

4. إلى أي مدى تؤثر الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها ؟

5. ما هي درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة

سعت هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض

بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس .

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إستجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة .

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة .

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة .

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة .

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة.

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة.

9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة .

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الأطروحة في كونها من الدراسات الحديثة في مناقشة وتحليل النظام الضريبي الفلسطيني، حيث سبق وأن كان هناك بعض الدراسات في هذا الجانب كالدراسة التي أعدها معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس) والتي تناول فيها النظام الضريبي بشكل كامل وتأثيراته على القطاعات الفلسطينية الاقتصادية المختلفة، وكذلك بعض آراء الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين في هذا المجال لكن الدراسة التي بصدها الباحثة متخصصة في تحليل السياسات الضريبية الفلسطينية من جانب وبنفس الوقت تحليل واقع المنشآت الاقتصادية وجدلية العلاقة بين كل من السياسات الضريبية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبنفس الوقت تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال مجال آخر تهدف الباحثة إلى توضيحه وهو الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها حكومات الدكتور سلام فياض المتعاقبة والتي كان هدفها الرئيس الاعتماد الذاتي في تمويل الاقتصاد الفلسطيني وتجنب الاعتماد على الدول المانحة حيث امتدت هذه الخطة منذ عام 2009

حتى عام 2013 كي يكون العام النهائي في اعتماد السلطة على التمويل الخارجي في دعم الموازنة الفلسطينية ولذلك فإن الباحثة ستقرأ بعين ناقدة هذه الاصلاحات وتحليل مكوناتها والبحث فيما إذا كانت نابعة من إرادة فلسطينية حقيقية أو أنها كانت شروط التصحيح الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي والدول المانحة على السلطة (بسام 2013).

أهداف الدراسة

كما ورد في أهمية الأطروحة المشار إليها سابقاً فإن أهداف هذه الأطروحة لا تختلف عن أهميتها بل إنها جزء أصيل من هذه الأهمية حيث أن هدف الباحثة قائم على تحليل طبيعة العلاقة التي تربط ما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية من جانب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثرها بالسياسات الضريبية من جانب آخر، وبناء عليه فإن أهداف هذه الدراسة تقوم على الأسس التالية:

- 1- تحليل مدى قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من المساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- 2- تحليل وتوضيح مدى قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين في تطوير أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- 3- تحليل وتوضيح مدى تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بالسياسات الضريبية وفق قانون الضريبة للعام 2011.
- 4- مدى مساهمة السياسات الضريبية وفق قانون الضريبة للعام 2011 في تعزيز وتطوير الأداء المالي والإقتصادي للسلطة الوطنية وللإقتصاد الوطني.
- 5- التعرف على الصعوبات ووسائل معالجتها .

منهجية الدراسة

سوف تعتمد الباحثة إلى استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي، والذي ستمكن خلاله الباحثة من تقديم تحليل شمولي لفصول الأطروحة، سواء تلك المتعلقة بالدراسات السابقة والمتعلقة بدراسة السياسات الضريبية وفق قانون الضريبة للعام 2011 في فلسطين وتأثيرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهم المعوقات التي تواجه هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قانون الضريبة للعام 2011، وتحليل مُدخلاته ومخرجاته ومدى مواءمة المدخلات والمخرجات في التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إعداد استبانة وعرضها على مجموعة من المختصين كي تكون مُحكَّمة علمياً وتوزيعها على عينة الدراسة وهي (ملاك ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة) وتحليل هذه الاستبانة من خلال برنامج الرزم الإحصائية وفروق المربعات وكذلك ستلجأ الباحثة الى المنهج التاريخي والذي يمكّن الباحثة من استعراض نشأة وتطور المشاريع الصغيرة في فلسطين وتطور أدائها وفق السياق التاريخي الفلسطيني وكذلك إعطاء لمحة تاريخية موجزة عن تطور النظام الضريبي في فلسطين وتوضيح أبرز التغيرات التي طرأت على هذا النظام وسيساعد هذا المنهج في تحديد العوامل الأكثر فاعلية وتأثير في تطور أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء سلباً أو إيجاباً.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة بين عامي 2000م-2013م.

الحدود المكانية: محافظة نابلس

الحدود البشرية: ملاك ومديرو المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة نابلس

الدراسات السابقة

دراسة وزارة الاقتصاد الوطني (الصوص، 2010): بعنوان بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين والتي أعدها سميير الصوص من خلال مكتب محافظة قلقيلية حيث طرح الباحث فيها دور المشاريع الصغيرة

في الاقتصاديات العالمية ودور هذه المشاريع في مكافحة البطالة من جانب وفي تطوير أداء الاقتصاد من جانب آخر، وأورد في أطروحته وبالتفصيل تجارب دولية في هذا المجال كاليابان وكوريا وأندونيسيا.... إلخ، إضافة إلى قيامه بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها حسب الدول وأهم سماتها ودور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية.

واوصت الدراسة بالاتي

1-إيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع

2- تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية

3-إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظرا لمساهمة المشاريع الصناعية في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة

دراسة (رسلان، 2012): الواقعة تحت عنوان السياسة الضريبية الفلسطينية كأحد محددات النشاط الاستثماري الخاص حيث يشير الباحث إلى أهمية التعديلات التي وردت في قانون الضريبة المعدل في سنة 2011 ومدى تأثير هذه التعديلات على النشاط الاستثماري في فلسطين وبنفس الوقت مدى وجود انسجام ما بين هذه التعديلات ومتطلبات واحتياجات القطاع الخاص الفلسطيني ومدى قدرة هذه السياسات الضريبية في تحفيز وتطوير أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا وأن الاحتلال الاسرائيلي ما زال يعرقل عمليات التنمية في فلسطين من خلال فرضه للعديد من القيود والأعباء التي تنقل كاهل الاقتصاد الوطني وكاهل المستثمرين وتبقى الاقتصاد الفلسطيني دائرا في فلك التبعية الاقتصادية لاسرائيل.

واوصت الدراسة بالاتي

1 ان يتم عرض التعديلات الجديدة الواردة في القانون المعدّل الأخير على كافة المؤسسات المعنية بتلك التعديلات من القطاعين العام والخاص ومناقشتها بشكل مستفيض من قبل تلك المؤسسات، وأن يتم التريث في تنفيذها، ريثما يتهيأ المناخ المناسب، ولو نسبياً، للنشاط الاستثماري الخاص في الأراضي الفلسطينية

2 إن الاحتلال هو المسؤول الأول والأخير عن تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فليس من الحكمة أن يتحمل المواطن الفلسطيني أعباء الاحتلال وتكاليفه

3 اذا كان الهدف الأساسي من وراء التعديلات الضريبية، تقليص العجز في الموازنة الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، فإنه يتوجب على الحكومة إتباع سياسة تقشفية، تتمثل في تخفيض النفقات الجارية إلى حدها الأدنى ووقف هدر الموارد الاقتصادية والمالية الفلسطينية

دراسة (نوفل ،2006): بعنوان العوامل المؤثرة على انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم العقبات التي تعترض طرق تطوير المنتجات المعدنية في فلسطين ومدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي والقومي من أجل وضع سياسات وتوصيات للتغلب على المشكلات التي تواجه هذه الصناعات، وقد استخدم الباحث أسلوب الاستبانة الموجه إلى أصحاب الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة وتبين بعد تحليلها أن هناك مجموعتين من العوامل تؤثر على انتاجية هذه الصناعات، تمثلت المجموعة الاولى بالعوامل الخارجية حسب تصنيف الباحث والمتمثلة أساسا بالاجراءات والقيود الاسرائيلية المفروضة على هذه الصناعات، أما العوامل الداخلية فتمثلت في عدم وجود تمويل حقيقي لهذه المشاريع خصوصا من قبل البنوك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبنفس الوقت غياب القدرات التسويقية لهذه المنتجات واقتصادها على قطاع غزة.

واوصت الدراسة بالاتي:

1. العمل على تحقيق شروط تطوير وتنمية قطاع الصناعات المعدنية.

2. العمل على تشغيل مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري الدولي.

3. توفير مناخ جذب مستلزمات الموارد البشرية الفلسطينية.

دراسة (الرابي، 2003): بعنوان الاسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تدفع باتجاه القيام بعملية الإصلاح للضرائب غير المباشرة في فلسطين، ومدى ملائمة هذه الضرائب للاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى قيامه بإعطاء لمحة تاريخية عن تطور الضرائب في فلسطين، من فترة الانتداب البريطاني والحكم الأردني والاحتلال الاسرائيلي وصولا الى المرحلة الحالية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث قام الباحث كذلك بتحليل دور الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي، وقد توصل الباحث الى ضرورة إجراء إصلاح ضريبي على الضرائب غير المباشرة كإجراء تعديلات على النسب الجمركية والقيمة المضافة وضريبة الشراء من خلال الإعتماد على مجموعة معايير تختص بالوضع الضريبي في فلسطين، وأشارت نتائج دراسته إلى أن الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الضريبية تتعارض مع أهداف التنمية في فلسطين، خصوصا وأن الوعاء الضريبي قد استغل لأكثر من طاقته وأن الضرائب غير المباشرة الحالية لا تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني، وأوصت هذه الدراسة بضرورة إدخال وإجراء تعديلات جوهرية على الضرائب غير المباشرة سواء من حيث النسب وحجم الأوعية الضريبية وكذلك ضرورة تخفيض نسبة القيمة المضافة على أساس أن يتم إعتبار فرض الضريبة قطاعيا من خلال خطة اقتصادية شاملة.

دراسة (الهندي، 2005): "تقييم دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، هدفت الدراسة إلى رسم السياسات الملائمة والمناسبة الهادفة إلى تنظيم وتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص وذلك لضمان أن أعمال

هذه المنظمات تندرج ضمن خطة علمية موضوعية هدفها الأساسي هو النهوض بالمجتمع الفلسطيني، ومن أهم نتائج الدراسة أن المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة تعاني من ضعف وفشل جزئي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعاني المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة من عفوية البرامج التي تقوم بها بالإضافة الى وعدم ارتباط برامجها بخطة التنمية الفلسطينية، ومن نقص وضعف التمويل وارتباط التمويل بأجندة الممولين مما أعاق قدرتها على المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، و أوصت بضرورة العمل على تطوير الأداء المهني للمنظمات غير الحكومية من خلال تقسيم الأدوار وتفعيل العلاقة التكاملية لا التنافسية فيما بينها، وضرورة وجود خطة تنمية واضحة تنظم برامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية بما يخدم احتياجات الشعب الفلسطيني.

دراسة (قاسم، 2009): " المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي". هدفت الدراسة الى الوصول إلى نتائج حقيقية عن طريق المقارنة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والاقتصاد الإسلامي ومن أهم نتائج الدراسة زيادة حجم الضرائب على المشروعات الصغيرة يمثل عائقاً رئيسياً لإستمرارها ونموها، وعدم وجود التدريب المناسب للكوادر البشرية التي تدير المشروعات الصغيرة ترتب عليه توقف عدد كبير من المشروعات الصغيرة، وضرورة وضع تشريعات خاصة بتطوير التشريعات القائمة وتبسيط الإجراءات والتأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المنشأة الصغيرة في معظم البلدان المتقدمة والنامية على سواء واعتبارها أداة فعالة للحد من البطالة وتشغيل الشباب.

الدراسات الأجنبية

دراسة (McQueen, Kevin 2007): ممارسة إستراتيجيات تطوير المشروعات الصغيرة في تعزيز نجاح المشروعات ذات الدخل المنخفض" حيث هدفت الدراسة الى تطوير وتعزيز نجاح المشروعات الصغيرة من خلال استخدام التخطيط الاستراتيجي، ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة: لا يوجد فهم دقيق للتوجهات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية رائدة، عدم تحديد المزايا التنافسية بين المناطق الجغرافية المختلفة، ولا يوجد ثقة حقيقية في المشروعات الصغيرة من حيث العائد المادي حال القيام به والعمل على إعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي في إدارة

المشروعات الصغيرة، خلق حالة من الثقة بين المنتج والمستهلك وتحقيق مبدأ المساواة والتركيز على التدريب والتأهيل بكل أشكاله لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دراسة (Beeton ,Greg 2006): دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة المحتضنة في غينيا بساو". هدف الدراسة الى التحقق من فعالية المشروعات الصغيرة في دولة غينيا بساو، بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة والنهوض بها لتحقيق الكرامة والإزدهار لشعبها، ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة، أن المشروعات الصغيرة تعتبر الرافعة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مراكز التدريب للشباب من أجل تأهيلهم لإدارة المشروعات الصغيرة وإنشاء هيئات فرعية منبثقة عن المنظمات المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة وضرورة متابعة التغذية الراجعة من المشروعات الصغيرة لتعديل وتصويب مسارها.

التعليق على الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة مكملية لما جاءت به الدراسات السابقة، وتطرقها لموضوع البحث بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، كانت تلك الدراسات ثرية بالمعلومات من حيث تناولها لتاريخ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وآليات عملها وتأثير **السياسات الضريبية عليها**.

كذلك فقد تم استعراض أهم الآراء وجهات النظر لأهمية المشروعات الصغيرة وتمويلها في عملية التنمية الاقتصادية من مجتمعات مختلفة بما يحقق الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في دولهم المختلفة، ومما يلاحظ على جميع الدراسات السابقة، أنها لم تتناول موضوع الربط بين المشروعات الصغيرة والسياسات الضريبية الا ان الدراسات اشارت الى المؤسسات التي تقوم على تمويلها ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر رافداً رئيسياً للدولة وأحد دعائمه التي تستند عليها لسد العجز والقصور في المالية العامة.

فصول الدراسة

قامت الباحثة بتقسيم دراستها الى خمسة فصول رئيسية وهي :

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري.

الفصل الثالث: المنهجية وإجراءات الدراسة حيث يتناول هذا الفصل بالتحديد تحليل الإستبانة التي سوف تقوم الباحثة بإعدادها وتوزيعها على الفئة المستهدفة من أصحاب وملاك ومديرو المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة نابلس من خلال عرض منهج ومجتمع وعينة وأداه ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان بذلك:

منهج الدراسة: سوف تستخدم الباحثة المنهج الوصفي الميداني وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب وملاك ومديرو المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة نابلس .

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 200 فرد من أصحاب وملاك ومديرو المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة نابلس .

الفصل الرابع: يعالج هذا الفصل الإجراءات الإحصائية في إجابة المبحوثين على أسئلة الدراسة، ويعالج هذا الفصل أيضا الإجراءات الإحصائية في مناقشة فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً: المفاهيم والمصطلحات الإجرائية

المؤسسة: وهي وحدة تنظيمية اقتصادية قادرة بحكم ما لها من حقوق على امتلاك الأصول وتكبد الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع أطراف أخرى. (الاحصاء 2008)

المنشأة: هي مشروع أو جزء تمثل مجموعة من الأنشطة والموارد التي تدار بواسطة مالك واحد أو إدارة واحدة لإنتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات مع احتمال وجود نشاط ثانوي، وعادة ما يتم ذلك في موقع جغرافي واحد.

وبما أنه قد تم تحديد المنشأة كوحدة فقد حددت الشروط التالية في تعريف المنشأة:

1. مزاولة نشاط اقتصادي أي أن تقدم المنشأة خدمة أو سلعة للغير.

2. وجود مكان ثابت يمارس فيه النشاط الاقتصادي.

3. وجود حائز للمنشأة سواء كان فرداً أو شخصية اعتبارية.

4. وجود إدارة واحدة للمنشأة.

الحالة العملية للمنشأة: يقصد بها توضيح إذا ما كانت المنشأة عاملة أو متوقفة مؤقتاً أو تحت التجهيز أو وحدة نشاط مساند أو مغلقة نهائياً. (الاحصاء 2008)

1. **عاملة:** وهي المنشأة التي تزاوّل العمل فعلاً خلال فترة زيارتها.

2. **متوقفة:** ويقصد بها كافة المنشآت المتوقفة عن العمل بشكل مؤقت خلال فترة جمع البيانات أثناء تنفيذ عملية حصر وتحديث المنشآت، ولا تشمل المنشآت التي توقفت عن العمل بشكل نهائي.

3. **تحت التجهيز:** وهي المنشأة الجاري تجهيزها لغايات بدء ممارسة نشاط اقتصادي، مثل القيام بأعمال الديكور والتأثيث، لكنها لم تبدأ بالعمل بعد.

4. **وحدة نشاط مساند:** يعرف النشاط المساند أن مخرجاته تستخدم في نفس المؤسسة ولا تقدم للغير. ومن الأمثلة على ذلك مستودعات التخزين التابعة لمؤسسة ما (شرط ألا تقدم خدمة التخزين للغير)، وورش الإصلاح الخاصة بمركبات شركة تأجير سيارات أو شركة نقل بالباصات، أو مكتب المبيعات لمنشأة صناعية الموجود في موقع مستقل.

5. **مغلقة نهائياً:** هي المنشأة التي أغلقت بشكل نهائي وخرجت من السوق بتصفية حساباتها ومن ثم لم يعد لها وجود اقتصادي على أرض الواقع، واعتبرت المنشآت مغلقة نهائياً إذا حافظت على مكانها فارغاً من أي محتويات، ولم تحل محلها منشأة ثانية أو مسكن لاسرة.

ملكية المنشأة: تعني ذلك القطاع الذي تتبع له المنشأة من حيث سيطرته على إدارة المنشأة واتخاذ القرار فيها وهو في العادة القطاع الذي يمتلك أغلبية رأس المال (51%) فأكثر وتكون ملكية المنشأة إحدى الحالات التالية: (الاحصاء 2008)

1. **خاص وطني:** إذا امتلك الأفراد أو منشآت القطاع الخاص في فلسطين 51% فأكثر من رأسمالها.

2. **خاص أجنبي:** هي المنشأة المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو منشآت غير مقيمة في الأراضي الفلسطينية ويشمل ذلك فروع الشركات الأجنبية في فلسطين على أن ذلك لا يشمل البعثات الدبلوماسية والرسمية لهذه الحكومات.

3. **قطاع أهلي:** هي المنشآت غير الهادفة للربح وتشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات وكافة المنظمات والمؤسسات النسوية والشبابية والطلابية.

4. **شركة حكومة وطنية:** هي المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية ولكن تسيطر عليها الحكومة إما من خلال امتلاك 51% فأكثر من رأسمالها أو من خلال تشريعات أو مرسوم حكومي.

5. **شركة حكومية أجنبية:** وهي الشركات المملوكة للحكومات الأجنبية بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها، تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية (ربحية).

6. **حكومة مركزية:** كافة المنشآت (الوزارات والدوائر والهيئات) التي تتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية وتقدم خدمات الإدارة العامة ويشمل ذلك المنشآت التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية كالمدارس والمستشفيات الحكومية.

7. **سلطة محلية:** هي البلديات والمجالس القروية وما يتبع لها من منشآت خدمية كالمنتزهات والحدائق العامة والمكتبات العامة ومولدات الكهرباء التي تتبع المجلس القروي وما شابه.

8. **حكومة أجنبية:** هي المنشآت التي تتبع مباشرة لحكومة دولة أجنبية مثل السفارات والهيئات الدبلوماسية والقنصليات والممثلات.

9. **وكالة غوث:** ويشمل كافة مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سواء كانت مكاتب الإدارة والخدمات أو المدارس والمستوصفات والمراكز التدريبية.

10. **هيئة دولية:** هي منظمات الأمم المتحدة المختلفة (عدا وكالة الغوث) مثل اليونيسكو، UNDP وما شابه، والمؤسسات الدولية الممثلة (كالصليب الأحمر الدولي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

التنظيم الاقتصادي: هو الشكل التنظيمي للمنشأة، يمكن تحديد التنظيم الاقتصادي من الحالات التالية: (الاحصاء 2008)

1. مفردة: ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي.
2. مركز رئيسي يشمل حسابات الفروع: وهي المراكز الرئيسية التي تشمل حسابات الفروع التابعة لها (حسابات الفروع مدمجة مع المركز الرئيسي).
3. مركز رئيسي لا يشمل حسابات الفروع: وهي المراكز الرئيسية التي لا تشمل حسابات الفروع التابعة لها (الفروع غير مدمجة مع المركز الرئيسي).

4. فرع لا يمسك حسابات مستقلة عن المركز: هو الفرع الذي لا يمسك أية قيود محاسبية أو سجلات محاسبية تمكنه من إعداد حساب الأرباح والخسائر خاصة به.

5. فرع يمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي: هو الفرع الذي يمسك قيود محاسبية مستقلة عن المركز الرئيسي تمكن من إعداد حساب أرباح وخسائر خاصة به.

النشاط الاقتصادي: هو عبارة عن عملية أو مجموعة من الأعمال التي ينتج عنها مخرج أو مجموعة من المخرجات سواءاً كانت سلعية أو خدمية، والنشاط الاقتصادي الرئيسي هو ذلك النشاط الذي يساهم بأكبر قدر من القيمة المضافة (الدخل) في حالة تعدد الأنشطة داخل المنشأة أو المؤسسة الواحدة.

الكيان القانوني للمنشأة: ويقصد به تحديد الصفة القانونية للمنشأة من حيث كونها: (الاحصاء 2008)

1. منشأة فردية: هذا النوع من المنشآت لم يرد في القانون الأردني ولا الفلسطيني، ويقصد به المنشأة التي يمتلك رأسمالها شخص طبيعي واحد.

2. شركة واقع/ محاصة: شركة عادة ما تكون بين اثنين أو ثلاثة أو ورثة صاحب محل لا توجد بينهم عقود سوى العرف والتقاليد ولا تتمتع بأي شخصية قانونية.

3. شركة عادية عامة: يقصد بها الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها (ويسمى هذا النوع من الشركات بشركات التضامن).

4. شركة عادية محدودة: هي الشركة التي تشمل نوعين من الشركاء: الأول شريك عام أو أكثر وهم مسؤولون بصفة شخصية وبالتكافل والتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، والثاني شريك أو أكثر محدودي المسؤولية وكل منهم مسؤول بقدر رأسماله الذي دفعه في الشركة.

5. شركة مساهمة خصوصية: هي الشركة التي تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن (2) ولا يزيد عن (50) وتكون مسؤولية كل شريك منها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس المال، وأسهم هذه الشركة غير متداولة في السوق.

6. شركة مساهمة عامة محدودة: وهي الشركة التي يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.

7. شركة محدودة الأسهم: هي الشركة التي تكون مسؤولية أعضائها محدودة في عقد التأسيس بالمبلغ غير المدفوع من قيمة الأسهم التي يحملها كل واحد منهم وهذا النوع من الشركات في قطاع غزة فقط.

8. شركة محدودة الضمان: وهي شركة تكون مسؤولية أعضائها محدودة في عقد التأسيس بالمبلغ الذي تعهد كل عضو من أعضائها بدفعه لموجودات الشركة في حال التصفية وهذا النوع من الشركات في قطاع غزة فقط.

9. شركة غير محدودة: وهي الشركة التي تكون مسؤولية أعضائها غير محدودة.

10. جمعية تعاونية: هي جمعية تسجل عادة في مكاتب التعاون اللوائية كجمعيات أغراض محددة ويمكن أن تكون ذات أهداف ربحية أو غير ربحية.

11. هيئة أو جمعية خيرية: وهي المنشآت غير الهادفة للربح والتي تقدم خدمات للمجتمع، يمكن أن تكون مختلفة أو مماثلة للخدمات المقدمة من المنشآت التي تهدف إلى الربح ولكن بدون مقابل أو بسعر رمزي أو قريب من التكلفة، ومثال ذلك الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والنقابات والأحزاب والاتحادات المهنية والعمالية والمراكز النسوية، والمؤسسات ذات العلاقة بالديمقراطية والحكم السليم، والمؤسسات الشبابية.

12. فرع شركة أجنبية: هو فرع لشركة أجنبية كفروع شركات التأمين أو البنوك ومكاتب شركات الطيران الأجنبية.

المشتغلون في المنشأة: المشتغلون هم كافة من يعمل في المنشأة فعلاً (ذكراً كان أم أنثى) نصف الوقت فأكثر الخاص بدوام المنشأة بشكل مستمر، على أن يكونوا ضمن قوائم العاملين في تاريخ الإِسناد، والذين تبلغ أعمارهم (عشر سنوات فأكثر) وسواء كانوا من أصحاب المنشأة الذين يعملون لحسابهم أو من أفراد الأسرة العاملون دون أجر أو المستخدمون بأجر سواء كان الأجر نقدي أم عيني، وذلك في فترة الإِسناد الزمني المحددة وهي في 2007/09/30. ولا يشمل المتدربون في المنشأة أو المرسلون في بعثات أو إجازات طويلة الأمد غير مدفوعة الأجر، ولا يشمل أيضاً العاملين بدوام جزئي في المنشأة وهم الذين يعملون أقل من نصف الوقت الخاص بدوام المنشأة.

وبلاحظ أن عدد المشتغلين قد شمل العاملين في وحدات الأنشطة المساندة التابعة للمنشأة، مثال ذلك العاملون في المخازن التابعة للمنشأة أو العاملون في ورش الإصلاح الخاصة بالمنشأة نفسها في مناطق أخرى. (الاحصاء 2008)

القطاع غير المنظم: يتألف من جميع المشاريع الأسرية الفردية والتي تنتج منتج واحد: (HUEMS) • المشاريع الأسرية غير التضامنية على الأقل للسوق وغير مسجلة في الضريبة. (الاحصاء 2010)

الأجر اليومي: الأجر النقدي الصافي المدفوع للمستخدمين بأجر من قبل أصحاب العمل. والأجور المشار إليها في هذا المسح هي أجور المستخدمين معلومي الأجر فقط (حيث أن هذا المسح يجري بالإنابة).

كما أنه يتم جمع بيانات حول الأجر حسب العملة التي يتعامل بها المستخدمين بأجر (دينار، شيقل، دولار) (الاحصاء 2010)

البطالة (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية): تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإِسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف،

التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الاحصاء 2010).

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر (الاحصاء 2010).

يعمل لحسابه: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءًا منها (شريك) وليس بالمنشأة أي مستخدم يعمل بأجر (الاحصاء 2010).

مستخدم بأجر: هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواءً كان على شكل راتب شهري أو أجره أسبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى. ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة أو لدى الغير (الاحصاء 2010).

صاحب عمل: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءًا منها (شريك) ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر. ويشمل ذلك أصحاب العمل الذين يديرون مشاريع أو مقاولات خارج المنشآت بشرط أن يعمل تحت إشرافهم أو لحسابهم مستخدم واحد على الأقل بأجر ولا يعتبر حملة الأسهم في الشركات المساهمة أصحاب عمل حتى ولو عملوا فيها (الاحصاء 2010).

العمل: هو الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجره معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجره أسبوعية أو بالميومية أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسة أو غير ذلك من الطرق، كذلك فإن العمل دون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة تدخل ضمن مفهوم العمل إذا كانت طبيعة العمل معتادة، ولا

تعتبر الأنشطة المعتادة للفرد في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الغير دون أجر عمل (الاحصاء 2010).

العامل: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر والذي باشر عملاً معيناً ولو لساعة واحدة خلال فترة الاسناد الزمني سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة ويصنف العاملون حسب الحالة العملية (الاحصاء 2010).

ضريبة الدخل: هي أحد أنواع الضرائب المتعارف عليها والأكثر انتشاراً في النظم الضريبية الحديثة لأنها تلبي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لأن الدخل هو المصدر الأساسي والطبيعي الذي تقع عليه الضريبة بشكل دوري، وهو الذي يعبر عن قدرة المكلفين على الدفع (خصاونة 1999).

المكلف: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقع عليه عبء الضريبة التي تفرضها القوانين الضريبية في الدولة، ويعتبر مكلفاً بشكل اجباري بتسديد ما عليه من الضرائب للدولة، فهو الشخص المسؤول أمام الدوائر الضريبية عن الضرائب المفروضة فيما يخصه (خصاونة 1999).

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشاريع وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير، ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليد (ابو النور 1993).

ففي حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" في تعريفه إلى أن حجم العمالة هو المعيار الأساس في تعريفه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يعرف المشروع الصغير

بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 - 100 عامل فأقل، فإنه يعرف المشروع المتوسط بأنه مازاد عن 100- 500 عامل (ابو النور 1993) .

وذهب الاتحاد الأوروبي إلى المشاريع الصغيرة من زاوية العمالة أيضا فوصف المشروع بأنه يكون صغيرا إذا كان عدد العاملين أقل من 100 عامل وأن المشروع المتوسط هو الذي يعمل به أكثر من 100 وأقل من ألف عامل (صحيفة الرياض 2007) .

أما منظمة العمل الدولية فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي: (ابو النور 1993)

1. معيار العمال والموظفين.

2. معيار رأس المال.

3. معيار المبيعات والإيرادات.

4. معيار الإنتاج.

5. معيار التقنية المستخدمة.

6. معيار استهلاك الطاقة.

المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول

يجمع معظم المهتمين بدراسة المشروعات الصغيرة على استخدام عددا من المعايير لتحديد المفهوم، ولقد انتهج في ذلك منهجين هما: (الهيئة العامة للإستعلامات 1999)

1- المنهج الكمي.

2- المنهج الوصفي.

ففي حين ركز المنهج الأول على معايير كمية مثل:

- عدد العمال والموظفين.

- حجم رأس المال المستثمر.

- الحصة السوقية.

- كمية وقيمة ونوعية المنتج.

كمعايير فاصلة بين ما هو صغير وبين ما هو كبير، بينما ركز المنهج الثاني على معايير وصفية مثل:

- طريقة الإدارة والتنظيم.

- حجم الاستقلالية.

- مستوى الخدمات المقدمة من الدولة.

والواقع إن معيار عدد العاملين والموظفين هو المعيار الأكثر استخداما لتمييز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يليه في الأهمية معيار حجم رأس المال المستثمر، ويختلف المعياران من دولة لأخرى، وكما هو مبين بالجدول رقم (1).

فعلى سبيل المثال، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الذي يعمل به أقل من 50 عامل وموظف مشروعا صغيرا. بينما تعتبر اليابان والهند المشروع صغيرا إذا كان عدد العاملين به أقل من 300 عامل وموظف، وهكذا. وقد يستخدم المعيارين معا كما هو الحال في بعض الدول مثل المملكة المتحدة والباكستان وبعض الدول العربية كالسعودية والكويت ومصر، ويرجع ذلك إلى أن استخدام أحد المعيارين دون الآخر قد يؤدي إلى عدم الدقة في تصنيف المشاريع وذلك للأسباب الآتية: (أبو النور 1993).

قد يكون عدد العاملين والموظفين بالمشروع قليل جداً، ألا أن المشروع لا يمكن اعتباره مشروعاً صغيراً لأن حجم رأسماله كبير نسبياً ويستخدم طرق ووسائل ذات كثافة رأسمالية عالية، ولذا فالمشروع يصنف على أنه مشروعاً كبيراً حسب معيار رأس المال.

وقد يكون العكس من ذلك، حيث حجم رأس المال المستثمر قليل نسبياً، بينما المشروع يستخدم وسائل إنتاجية ذات كثافة عمالية (خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية) مما يؤدي إلى تصنيفه مشروعاً كبيراً وفقاً لذلك.

وعلى أي حال فإن الجمع بين المعيارين يعد ضرورياً للخروج بمعيار نسبي جديد يعرف بمعيار رأس المال إلى العمل، يحسب بقسمة حجم رأس المال المستثمر على عدد العمال، ويطلق عليه تكلفة فرصة العمل لأنه يمثل حجم رأس المال اللازم لتوظيف وتشغيل عامل واحد.. وبالرغم من ذلك تظل قضية التعريف والاتفاق على معيار معين محل جدل وخلاف بين المهتمين بشئون المشاريع الصغيرة (شامية 2006).

جدول رقم (1): المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع (شامية 2006) .

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	أقل من 300 عامل وموظف	و (أو) 100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	أقل من 200 عامل وموظف	و (أو) 3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	أقل من 50 عامل وموظف	-----
سنغافورا	أقل من 50 عامل وموظف	و (أو) أقل من 2 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	أقل من 50 عامل وموظف	و (أو) أقل من 20 مليون ريال سعودي
الهند	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 280 ألف دولار أمريكي
العراق	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 6 آلاف دينار
الكويت	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 200 ألف دولار أمريكي
كوريا	أقل من 300 عامل و موظف	أقل من 700 ألف دولار أمريكي
ماليزيا	أقل من 25 عامل و موظف	أقل من 250 مليون دولار ماليزي
غانا	-----	أقل من 36 ألف دولار أمريكي
زامبيا	-----	أقل من 315 ألف دولار أمريكي
الباكستان	-----	أقل من 50 ألف دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	أقل من 250 عامل و موظف	أقل من 8 مليون جنيه إسترليني
اندونيسيا	أقل من 19 عامل و موظف	-----

أقل من 99 عامل وموظف	الفلبين	-----
أقل من 50 عامل وموظف	تايلاند	-----
ما بين 10-100 عامل وموظف	جمهورية مصر العربية	أقل من 500 ألف جنيه مصري
أقل من 50 عامل وموظف	ألمانيا	-----
ما بين 10-50 عامل وموظف	البنك الدولي	ما بين 250-300 ألف دولار أمريكي
أقل من 100 عامل وموظف	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	أقل من 250 ألف دولار أمريكي
ما بين 10-50 عامل	منظمة العمل الدولية ILO	أقل من 350 ألف دولار أمريكي

أما في قانون الشركات البريطاني فقد تمت الإشارة إلى المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط الثلاث التالية:

1. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.

2. حجم رأس مال لا يزيد عن 3.8 مليون جنيه.

3. عدد عمال لا يزيد عن 250 عامل.

كما حدد الإتحاد الأوروبي تعريفاً كمياً للمشروع الصغير وفق المحددات الآتية:

1. حجم تداول لا يزيد عن 16 مليون جنيه إسترليني.

2. رأس مال لا يزيد عن 8 مليون.

3. حجم عمالة لا يزيد عن 250 عامل أو موظف (الصوراني 2005) .

اما فيما يتعلق بأهمية المشاريع الصغيرة لاقتصادات الدول فهي كما ترد في الجدول (2)

جدول رقم (2): حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول (ايسوسكو 2006) .

الدولة	مشاركة في الاقتصاد %	مشاركة في العمالة %
الصين	99.9	84.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفلبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7

2- خصائص ومزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي (زين العابدين 2004) .

1- سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.

2- استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالِكها أو مالِكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن.

3- إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين.

4- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور.

5- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير (خليل ونقموش 2007).

تجارب بعض الدول في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ضمن الفصل الثاني ستقوم الباحثة بتقديم استعراض تجارب بعض الدول التي نجحت في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة الفعلية في كيفية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذه التجارب لتنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بهذا القطاع في فلسطين.

أولاً: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سويسرا (ايسوسكو 2006).

توجد مشاكل عديدة تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سويسرا والتي توجد بنفس الشكل في دول الجوار، فقد وجد أن المشاريع الكبيرة عددها قليل ففي سويسرا يوجد أقل من 1000 مشروع كبير، ولكن عندما تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دور كبير في الإقتصاد وتشغل حوالي ثلثي الوظائف، فإن وزن المشاريع الكبيرة يعتبر أقل من المتوسط في دول الغرفة الإقتصادية الأوروبية.

ومن أهم المشاكل حسب ما ترى الباحثة أنه لا يوجد معدل متوسط لأنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوروبا بصفة عامة، ولكن توجد أنواع أو مجموعات كثيرة تختلف بحسب الاحتياجات وحسب الأداء والسلوك، وهذا يعتبر المفتاح لفهم الحقائق المعقدة.

الغالبية العظمى من المشاريع الخاصة في سويسرا (99.74 %) تشغل حوالي أقل من 250 عامل، هذا يعني أنها عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة، وفي الدول الأوربية الأخرى تمثل نفس النسبة وكذلك في الولايات المتحدة واليابان.

أوضاع وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سويسرا: (ايسوسكو 2006)

عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي تشغل أقل من 250 عامل وهي تشمل:

1. المشاريع الصغيرة (10-49) عامل.

2. المشاريع المتوسطة (50-249) عامل.

ومن أصل 300.000 مشروع خاص في سويسرا تشغل حوالي 3 مليون عامل وتمثل نسبة 99.7 % هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، والباقي حوالي 1000 مشروع هي عبارة عن مشاريع كبيرة وتشغل 25 % من إجمالي العاملين أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة فتشغل 75 % من العاملين والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

75 % من المشاريع الخاصة تصنف في مجال الخدمات، أي أن عدد 2 من كل 3 أفراد يعملون في مشاريع الخدمات، و 7 من كل 10 مشاريع خدمية تشغل أقل من 10 أفراد، وهذا يعني أن 24.6 من السويسريين يعملون في المشاريع الخدمية التي تشغل أقل من 10 عاملين، بينما المشاريع الإنتاجية الكبيرة فتشغل 9.2 من السويسريين.

خلال الفترة من 1991-1998 شغلت المشاريع الصغيرة جداً عدد كبير من العاملين حتى أنها تجاوزت نسبة التشغيل في المشاريع الكبيرة.

ومن عام 1985-1998 تم تقليص 50.000 وظيفة في مجال الإنشاءات، بينما كان النمو الأكثر الذي حدث في المجالات الصحية والاجتماعية، وبعد دخول المشاريع إلى المجال الخدمي. وفي عام 1998 انخفض متوسط حجم المشاريع الخاصة في سويسرا لأول مرة منذ عام 1985 بحيث أصبحت توظف أقل من 10 عاملين.

جدول رقم (3):مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في سويسرا.

حجم المشروع	عدد المشاريع	نسبة عدد المشاريع	التوظيف	نسبة التوظيف
0-2 عامل	176016	% 58.92	315485	% 9.90
3-4 عامل	46066	% 15.42	207776	% 6.52
5-9 عامل	39500	% 13.22	316101	% 9.92
10-19 عامل	19360	% 6.48	303674	% 9.53
20-49 عامل	11278	% 3.78	388611	% 12.20
50-99 عامل	3453	% 1.16	272129	% 8.54
100-249 عامل	2019	% 0.68	346403	% 10.87
(0-9) صغيرة جدا	261582	% 87.57	839362	% 26.35
(10-49) صغيرة	30638	% 10.26	692285	% 21.73
(50-249) متوسطة	5472	% 1.83	618532	% 19.42
المجموع	297692	% 99.66	2,150179	% 67.50

ثانياً: تجربة اليابان

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذجاً يحتذى به بين كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة من جهة أخرى (الدباغ 2010).

وبالرغم من أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية تذكر، بل وتعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية إلا أنها حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا هذا، فصادراتها أصبحت تتنافس العديد من الدول الكبرى،

ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية وذلك عن طريق:

1. تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمية والقيام بتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة.
2. إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. تأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والحكومي.
4. حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعض الحوافز الفنية والإدارية.
5. دعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة.
6. الاستعداد للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، التي قد تؤدي إلى تعثر أو إفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ابو هنطش 2009).

وقد إتضحت العناية الفائقة بهذه النوعية من المشروعات من قبل الحكومة في تعاونها مع المشروعات المتعثرة، خوفاً عليها من الإفلاس فالمشروع المتعثر يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائدة وبدون ضمان، ويتم إسترداده خلال سنوات مع إعطائه مهلة ستة أشهر قبل أن تبدأ عملية السداد (الدباغ 2010).

ولقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج.

هذا وقد ساعد التطور الفكري طراً على الصناعة إلى تحول العمالة من الصناعات الكبيرة إلى الصناعات الصغيرة في اليابان، فكثير من الصناعات الكبيرة أصبحت تتخلى عن إنتاج

الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصاً، مما يحقق وفراً أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى.

ومن هنا يتضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص فائض العمالة الناتجة عن المشروعات الكبرى عند تحديدها لوسائل إنتاجها واستغنائها عن العمالة الزائدة (أبو هنطش 2009).

ثالثاً: التجربة الكورية (كوريا الجنوبية)

كان اقتصاد كوريا الجنوبية يعاني من التخلف والركود وذلك قبل نهضتها الاقتصادية حيث كان يتسم بخصائص من أهمها:

1. اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز.
 2. ندرة الموارد الاقتصادية بها.
 3. ضيق المساحة القابلة للزراعة.
 4. معاناتها من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر.
- ومن هنا وضعت الحكومة الكورية في ذلك الوقت مجموعة من الخطط الاقتصادية بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى من عام 1962 - 1966.
- وكان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بالآتي:

- 1- أنشأت بنكاً متخصصاً للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أول أغسطس 1961، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات،

وعمليات النقد المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية (ابو هنطش 2009) .

2- أنشأت هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية بها، وتنمية الصناعات البيئية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.

رابعاً: تجربة سنغافورة

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاماً في دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى.

كما تعاون معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والأبحاث الصناعية في إمداد المشروعات الصغيرة والبنوك بالدراسات اللازمة والرقابة على الجودة ووضع المواصفات القياسية، وقد تجلّى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاته (ابو هنطش 2009).

خامساً: تجربة ألمانيا

لقد بدأ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لأزمة الثمانينات، وإزاء حالة الكساد الاقتصادي، وانهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى.

كانت البداية ظاهرة التعاقد من الباطن، والتي كانت نادرة في الاقتصاد الألماني من أهم السمات المميزة للتجربة الألمانية (Gross، 1998) وضع هياكل مشتركة لاتخاذ القرارات المتعلقة

بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتسيير الجماعي لهذه المنشآت، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من أصحاب العمل والعمال والسلطات العامة. وتهدف هذه الهياكل إلى القيام معًا بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظاميًا وماليًا. ومن هذه المهام: وضع برامج مشتركة للتدريب والارتقاء التقني، وبحث وتطوير الإنتاج، والاستخدام الأمثل للموارد، وضمان استمرارية العمالة في الأوقات العصيبة، وتزويد المنشآت بالمعلومات من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل. تأخذ التجربة الألمانية بنظام التجمعات الصناعية الإيطالية، ولكن بالمفهوم الألماني. وطبقًا للنموذج الألماني، يتم توجيه العلاقات بين المنشآت بما يحقق تقليص المنافسة الضارة فيما بينها، وبما يكفل في نفس الوقت تشجيع التعاون الإيجابي المثمر فيما بين هذه المنشآت.

سادسًا: تجربة إيطاليا

اجمع العديد من خبراء الاقتصاد أن الانطلاقة الكبرى للصناعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا تعود إلى بداية القرن الماضي ، حينما تم إعادة هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين هما:

أولاً: إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف.

ثانياً: لا مركزية الإنتاج، ويتمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم، بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقية في مواجهة تقلبات السوق. وقد ساهم هذا المحور، على وجه التحديد، في نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث استطاعت أن تستخدم تقنيات حديثة، وعمالة ماهرة، ودخلت معركة ضارية لإثبات وجودها وجودها، وقدرتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية والدولية معًا. من أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية، التجمعات أو المناطق الصناعية. فإيطاليا تمتلك نحو مائة منطقة صناعية في شمال ووسط البلاد، موزعة على 55 ألف وحدة إنتاجية، ويعمل بها ما يزيد على نصف مليون عامل. وتشمل أنشطة هذه الوحدات الملابس، والنسيج، والأحذية، والمدايق، والمصنوعات الخشبية، والأدوات المعدنية، والأعمال الزجاجية، والمجوهرات، وغيرها. تتميز التجمعات الصناعية الإيطالية بأنه، في إطار المنطقة الصناعية الواحدة، يتم تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة، حيث توزع هذه المكونات

وأيضًا الخدمات الصناعية اللازمة لها بين المنشآت الموجودة بالمنطقة. ومن المألوف أن تقوم بين هذه المنشآت منافسات جادة حول نوعية وجودة الإنتاج، والقدرة على التجديد والابتكار، ولكن يجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة، وتتقاسم الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة. لقد ساهم في نجاح التجمعات الصناعية الإيطالية وجود الشركة الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع. مما ساعد على نجاح هذه التجمعات شيوع التلاحم والتماسك الاجتماعي القوي بين أبناء المهنة والصناعة الواحدة، وهو ما يحفز على تبادل الأفكار والمقترحات، ويشجع حرية وتنقل قوى العمل، بما يسمح بنشوء فروع مترابطة، ومتنافسة، ومتكاملة للإنتاج الواحد، كما يوجد نظام لعلاقات العمل يتيح لكل من أصحاب العمل وممثلي النقابات التشاور حول مختلف جوانب المفاوضة الجماعية، والموضوعات المتصلة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والمشاريع التي تهم المنطقة التي يعملون فيها. واستكمالاً لبنيان المناطق الصناعية، والتي يطلق عليها اسم "إيطاليا الثالثة"، فقد تم إنشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى بهذه التجمعات، لتتولى إعداد الكفاءات العاملة الماهرة جنباً إلى جنب مع استمرار التدريب على رأس وأثناء العمل

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000895.pdf>.

سابعاً: التجربة الهندية

يشكل تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تعني الحكومة الهندية، وبالتالي السياسة الصناعية القومية في الهند ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر التي يعاني منها أغلب الشعب الهندي، فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمالة بعد قطاع الزراعة مباشرة ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي (الدباغ 2010) .

وكبداية لهذه الخطوة نحو الاهتمام بهذه النوعية من المشروعات طبقت الهند في عام 1984 فكرة من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات وتتمثل هذه الفكرة في إنشاء مؤسسة فنية أو معمل أبحاث متخصص يقوم بمساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المساعدات الفنية والتقنية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات مما يعمل على إخراج عناصر جديدة من شباب رجال الأعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم توفير التمويل اللازم للمؤسسة من خلال مجموعة من الموارد تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسة العلمية والمؤسسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة.

2- الهبات والتبرعات.

3- العائد على الاستثمار.

4- المقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها.

5- رسوم العضوية في نظام.

يتضح مما سبق اعتماد التجربة الهندية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدة نقاط وهي:

1- إنشاء جهاز قومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي.

2- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير.

3- خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، حيث ألزمت المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة.

وقد نتج عن هذه التجربة خلق عدد أكبر من فرص العمل وخفض معدلات البطالة حتى أصبحت فرص العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد العمل في قطاع الزراعة مباشرة وأصبح إنتاجها يمثل حوالي 50 % من الإنتاج الصناعي الهندي.

ثامناً: إدارة هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية

تم تأسيسها عام 1953 وهي هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشروعات الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة، ويتمثل دورها فيما يلي:

1- منح القروض للمشروعات الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة

2- مساعدة المشروعات الصغيرة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية.

3- منح قروض للمشروعات القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.

4- مساعدة المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.

5- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشروعات الحاليين والمتوقعين.

6- تقوم الإدارة بترخيص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، التي تعنى بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية مشروعات صغيرة ومتوسطة.

وللتوسع في توفير المساعدات الإدارية والاستشارية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات على حد سواء، أقامت إدارة الهيئة مركزاً في كل ولاية، بالإضافة إلى وجود مؤسسة ريادية عامة أو خاصة تقوم برعاية هذا المركز وإدارة برامجه، كما قامت الهيئة

بتأسيس مكاتب للقطاع الخاص ليجمع بين موارد القطاع الخاص وموارد إدارة المشروعات الصغيرة، لزيادة فعالية برامج الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب الإداري والنشرات الإرشادية، بالإضافة إلى قيامها بمساعدة في الحصول على عقود حكومية وعقود من الباطن والقيام بتمويل صادرات هذه المشروعات من خلال برامجها (ابو هنطش 2009).

لذا فإنه من الحقائق الهامة والتي أمكن استخلاصها من تجارب الدول السابق ذكرها، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي للدول التي أخذت بأسباب التقدم والتنمية من خلال رعايتها لهذه المشروعات وللعاملين فيها، ومحاولة توفير سبل المساعدة اللازمة لنموها وتطويرها لذا سوف نطرح عدة مقترحات يمكننا عن طريق إتباعها الأخذ بيد هذه النوعية من المشروعات ودفعها نحو النمو المتزايد وتشجيعها على الاتجاه للانتشار عالمياً عن طريق الاتجاه للتصدير.

تاسعاً: التجربة المصرية

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار . وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي

القيمة المضافة. ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع والذي تتمثل في الآتي:

1. مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.

2. تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الإئتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي.

3. أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

4. تقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضاً لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.

5. إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامج تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة. حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

يوجد في مصر قانون رقم 141 الصادر سنة 2004 المسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة ويشرف على هذه المؤسسات وزارة التجارة الخارجية وكذا وزارة المالية التي تتكفل بوضع الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تطويرها بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الرسمية وشبه الرسمية مما سبق يتضح أن المنظمات ذات الصلة توفر مناخاً مدعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يلاحظ أن التركيز ينصب أساساً على المساعدات التي تقدمها هذه الهيئات

حيث يتم تصنيف المساعدات في ضوء احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يلي ذلك تحديد الهيئات التي يقوم بتقديمها ويعتبر بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم الجهات المختصة في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر إضافة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال والتي تتولى تقديم منح تسهيلات مالية ومنح قروض قصيرة وطويلة الأجل وبأسعار فائدة مناسبة، والشركة المصرية لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل على تشجيع البنوك على تقديم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الضمانات الكافية (المشهوروي 2015) .

عاشرا: تجربة الكويت

لقد بذلت في الكويت العديد من الجهود لدعم المنشآت الصغيرة والتي منها:

1. إنشاء الشركة الكويتية لتقوية المنشآت الصغيرة عام 1997م. حيث مولت الشركة 51 مشروعاً حتى عام 2002م في مختلف القطاعات برؤوس أموال قدرها 10,5 مليون دينار كويتي.
2. إصدار قانون عام 1998م بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار ولمدة 20 عاماً بهدف دعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة الكويتية.
3. عملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف الصناعة الصغيرة وعلى ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المنشآت. وقد ضمت هذه الهيئة العديد من الوحدات التنظيمية التي تعني بالصناعة مثل قسم الدعم الصناعي والترويج والإعلام وقسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية والتي تتبع إدارة الترويج والدعم الصناعي (الصوص، 2010).

حادي عشر: تجربة بنغلاديش

تعتبر تجربة 'بنك الفقراء' واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها الدول حيث تم في عام 1976 تأسيس بنك الفقراء، وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً يساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتقوم فكرة بنك الفقراء أساساً على منح الفقراء قروضاً متناهية الصغر لعمل مشاريع صغيرة يتكسبون منها ويسددون ديونهم على أقساط، ويقوم البنك على مبدأ أن 'التوظيف الذاتي للفقراء أساس لعملية التنمية'، وكذلك مبدأ 'ساعد الناس كي يساعدوا أنفسهم'، ويقوم على فكرة الارتقاء بالفقير ومساعدته على بناء نفسه وتنمية حياته (الصوص، 2010).

ثاني عشر: التجربة السعودية

لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: • بنك التسليف السعودي: يعطي البنك قروضاً بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنتهم . برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض .

برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة. وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز 200 ألف ريال. ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار .

إضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة ومنها على سبيل المثال صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة، ورأسماله 100 مليون ريال ممول بالكامل من قبل شركة عبد اللطيف جميل المحدودة. ويمول الصندوق المشاريع الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن 10 أشخاص، وقيمة القرض للمشروع الواحد لا تتجاوز 100 ألف ريال، تسدد خلال 3 - 5 سنوات.

بمقارنة عوامل نجاح التجارب السابقة، نلاحظ وجود تشابه بين عوامل نجاحها في هذه الدول تقريبا وذلك من حيث النوعية باستثناء التجربة المصرية فأساس إقامة ومساعدة هذه

المؤسسات متوافرة على المستوى الوطني لهذه التجارب فقط، الاختلاف بينهما يرجع إلى درجة نضوج واكتمال هذه الأساسيات فعوامل البيئة الخارجية المحيطة توفر مناخا خارجيا مدعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحدد الجوانب التنظيمية المتعلقة بشكل كامل ومنسق. وعليه يجوز لنا القول بأن نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول يرجع لعدة عوامل منها:

- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بذاته، بل هي مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة يتم فيها التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات.
- تتميز السياسات النامية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية وإيلاء العناصر الكافية لها من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- الاهتمام بالجانب التشريعي للهيئة تساعد على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز البحث العلمي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الصوص، 2010).

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

المنشآت الاقتصادية الفلسطينية

تشير النتائج النهائية للتعداد أن عدد المنشآت الكلي التي تم حصرها في فلسطين خلال تعداد عام 2012 بلغ 151,066 منشأة، منها 102,344 منشأة في الضفة الغربية، و 48,722 منشأة في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت في فلسطين 19% والبالغ عددها 145,476 منشأة في عام 2012، مقارنة مع المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2007 والتي بلغت 122,241 منشأة، ومقارنة مع تعداد 2004 فقد بلغت نسبة الزيادة 30.7% عن المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2004 والتي بلغت 1111,272 والجداول رقم (4,5,6) توضح ذلك:

جدول رقم (4): عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المحافظة والتنظيم الاقتصادي، 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

التنظيم الاقتصادي								المحافظة
المحافظة	مفردة	مركز رئيسي يشمل حسابات الفروع	مركز رئيسي لا يشمل حسابات الفروع	فرع يممسك حسابات	فرع لا يممسك حسابات	نشاط مساند	غير مبين	المجموع
فلسطين	123,055	2,205	809	1,406	4,220	3,671	35	135,401
الضفة الغربية	83,510	1,551	557	1,127	2,701	1,724	33	91,203
جنين	10,505	59	41	88	176	364	–	11,233
طوباس	1,439	22	6	11	29	4	1	1,512
طولكرم	6,104	106	35	76	214	95	3	6,633
نابلس	13,319	353	145	208	681	223	4	14,933
قلقيلية	3,759	36	19	30	73	70	2	3,989
سلفيت	2,200	36	3	23	75	30	–	2,367
رام الله والبيرة	11,436	424	109	267	363	233	5	12,837
أريحا والأغوار	1,129	12	6	19	59	56	1	1,282
القدس	8,910	155	86	128	208	73	10	9,570
بيت لحم	6,512	83	16	66	249	139	3	7,068
الخليل	18,197	265	91	211	574	437	4	19,779
قطاع غزة	39,454	654	252	279	1,519	1,947	2	44,198

7132	-	140	296	23	48	86	6539	شمال غزة
17994	-	772	744	129	144	450	15755	غزة
5759	-	266	169	37	10	48	5229	دير البلح
8145	-	520	209	66	37	51	7262	خانيونس
5168	2	249	101	24	13	19	4760	رفح

جدول رقم (5): عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في فلسطين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة، والجنس 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

عدد المنشآت	عدد العاملين			المحافظة
	المجموع	ذكور	إناث	
135,401	384,778	299,804	66,039	فلسطين
91,203	262,825	194,352	49,538	الضفة الغربية
11,233	24,721	19,739	4,982	جنين
1,512	3,139	2,449	690	طوباس
6,633	15,660	12,232	3,428	طولكرم
14,933	42,422	34,400	8,022	نابلس
3,989	9,014	6,945	2,069	قلقيلية
2,367	5,419	4,050	1,369	سلفيت
12,837	54,054	41,348	12,706	رام الله والبيرة
1,282	4,187	3,271	916	أريحا والأغوار
9,570	31,310	10,133	2,242	القدس
7,068	22,834	17,638	5,205	بيت لحم
19,779	50,056	42,147	7,909	الخليل

جدول رقم (6): أعداد المنشآت حسب النشاط الإقتصادي 2012.

القطاع	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين بالآف دولار
إصلاح أجهزه الحاسوب والسلع الشخصية والمنزلية	2761	1214	2094.5
الأنشطة الابداعية والفنون وانشطة الترفيه	40	399	1411.5
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى	634	1420	2822.8
الإعلان وبحوث السوق	504	1948	11772.8
الأنشطة المعمارية والهندسية والاختبارات الفنية والتحليل	622	2506	15250.7
أنشطة المكاتب الرئيسية والخبرة الاستشارية في مجال الإدارة	21	121	887.8
الأنشطة العقارية	226	871	3577.9
أنشطه البرمجة الحاسوبية والخبرة الاستشارية وما يتصل بها من أنشطة	54	281	2545.2
أنشطه النشر	6	221	1486.3
أنشطه خدمات الأطفمة والمشروبات	5548	10627	20096.9
أنشطة الإقامة	96	2670	26676.0
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	57537	104474	177442.8
تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	2370	11441	52538.3
أنشطة التشييد المتخصصة	247	1082	6837.6
تشبيد المباني	311	5474	40043.8
الهندسة المدنية	29	666	5550.1
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	185	330	539.0
صناعات تحويلية أخرى	69	491	1910.9
صناعة الأثاث	2954	8890	31573.2

القطاع	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين بالآلاف دولار
صناعة المعدات الكهربائية	62	482	1557.2
صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	49	206	473.6
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	244	1186	5991.6
صناعة الورق ومنتجات الورق	93	883	5450.3
صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين عدا صناعة الأثاث، صناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	588	1759	4704.0
صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة	466	1985	7173.6
صناعة الملابس	2058	10853	40433.0
صناعة المنسوجات	424	1621	4572.5
صناعة المشروبات	48	667	2722.4
صناعة المنتجات الغذائية	2258	11212	43875.7
أنشطة أخرى للتعبدين واستغلال المحاجر	247	1766	9044.7

تشير كافة الإحصاءات والبيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن غالبية المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين هي منشآت صغيرة الحجم حيث تعد هذه المشروعات أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية بشكل عام أو في فلسطين، إذ أنها تتمتع بسمات ومميزات كالمرونة والقدرة على التغيير والتجديد والابتكار والتطوير إضافة إلى أنها أحد أهم القطاعات الاقتصادية في استيعاب وجلب العمالة، لذلك فإنها تؤثر في مختلف عمليات النشاط الاقتصادي في البلد سواء في أدائها الكمي والنوعي على حد سواء، وفي فلسطين تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم التشكيلات الاقتصادية إذ تبلغ نسبتها حوالي 90% من إجمالي عدد المشاريع الانتاجية في فلسطين (منتدى الأعمال الفلسطيني 2014) .

وما يميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين انها حافظت على الطابع العائلي من الناحيتين الادارية والتمويلية ومن أهم المعوقات التي تحول دون تطور هذه المشاريع قلة التمويل

التمثل في البنوك والمنظمات الأهلية والجهات المانحة وحتى الجهات الرسمية (منتدى الأعمال الفلسطيني 2014).

واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

1. ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملكية فردية وعائلية وهذا يؤشر إلى ترابط المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.

2. توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قطاعات مختلفة أهمها: إنتاجية صناعية مثل الصناعات الحرفية كالنجارة والحدادة والخرطة والخياطة والنسيج والتجيد والصناعات الغذائية واليدوية والكيمائية والبلاستيكية وقطاع الخدمات التي شملت ميكانيكا السيارات والتبريد والتدفئة، صيانة الماكينات أشغال الراديو والتلفزيون.

3. أهم دوافع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، العوامل الاقتصادية سواء كانت احتياجات اقتصادية أو إيجاد فرصة عمل.

4. أن مصدر التمويل الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تركز بمصدر التمويل الذاتي من مدخرات ودين شخصي في حين ضالة الاعتماد في التمويل من مؤسسات إقراض غير حكومية والبنوك وهذا يعود إلى أن الدين الإسلامي يحرم الفائدة على القروض مما يجعل الكثيرين يبتعدون عن التعامل مع مؤسسات الإقراض والبنوك وكذلك أن ليس بمقدور أصحاب هذه المشاريع أن يكونوا زبائن مقبولين لدى البنوك ومؤسسات الإقراض بسبب عدم وجود ضمانات لدى هذه الفئة تمكنها من أن تقترض من البنوك.

5. حجم رأس المال عند بداية المشروع متواضع وكذلك لأن أغلب مصادر الحصول على رأس المال ذاتية .

6. معظم المشاريع تسوق إنتاجها محليا.

أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (نصر الله والصوراني 2005).

- 1- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- 2- زيادة كلفة الحصول على التمويل للمشروع.
- 3- نقص المشجعات الاستثمارية " الإعفاءات الضريبية، زيادة الجمارك على الاستيراد".
- 4- ضعف البنية الأساسية من شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الأخرى اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة.
- 5- النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.
- 6- نقص العمالة الماهرة والمدرية.
- 7- عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات التأهيل وخدمات الإرشاد.
- 8- وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للمفاهيم وآليات العمل.
- 9- غلبة الطابع السياسي للتمويل الاقتراضي، أي بدون ربط الاقتراض باتجاهات التنمية وبخطة تنموية.
- 10- غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

ضعف فعالية قانون تشجيع الاستثمار

يتحيز قانون تشجيع الاستثمار لدعم الاستثمارات الضخمة نسبياً وبالتالي يشجع الاستثمارات الأجنبية - فيما يتعلق بمنح إعفاءات ضريبية لفترات مختلفة فقط للمشروعات الجديدة التي يتجاوز رأسمالها 100000 دولار - على حساب الاستثمارات ورؤوس الأموال الصغيرة المحلية، مع العلم بأن دراسة (مكحول وعطياني، 2004) أوضحت أن الإعفاءات الضريبية لم تشكل حافزاً أو أولوية في قرار المستثمر للمشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار، أي أن الإعفاءات الضريبية لم تحقق هدف تحديدها، وبالتالي يجب إعادة النظر في آلية تشجيع الاستثمار بما يتوافق مع القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني كأولوية وطنية، وتحفيز المشروعات الصغيرة على الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل في المجتمع الفلسطيني (نصرالله والصوراني 2005).

ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة

تؤثر الازدواجية في النظام القانوني - خاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة - على أداء المنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة، حيث في معظم مجالات الأعمال التجارية يطبق قوانين سارية المفعول تختلف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تطبق السلطة بعض الإجراءات واللوائح الإدارية دون التقيد بالقوانين المقررة، مما ينعكس على وجه الخصوص في رفع تكاليف الصفقات وتشوه هيكلية وكفاءة القطاع الصناعي (نصرالله والصوراني 2005).

كما أن تنظيم الأعمال التجارية يتسم بتدخل في أعمال القطاع الخاص نظراً لغياب الأنظمة والتعليمات ووجود فراغ في تطبيق بعض القوانين، وضعف الجهاز القضائي في معالجة وتنفيذ الدعاوي والإجراءات، إضافة لابتعاد مؤسسات السلطة عن تطبيق نظام الاقتصاد الحر والتخفيف من القيود على العمليات التجارية ومزاحمة مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ بعض الأعمال التجارية سواء بالاحتكار أو بالشراكة معها، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي مدى تأثير مؤسسات القطاع الخاص من خلال تشخيص أهم المعوقات التي تؤثر على الأعمال الاقتصادية، حيث أوضحت نسبة 77% من المؤسسات أن غياب الاستقرار السياسي والطمأنينة أثر على عملها

نتيجة لغموض المستقبل والمخاطر العالية في ظل عدم وضوح الترتيبات الاقتصادية والسياسية المستقبلية، فيما تأثرت 71% من الفساد، ونسبة 74% نتيجة للتضخم، ونتيجة لسعر صرف العملات بنسبة 62%، ونتيجة لضعف النظام الضريبي بنسبة 56%، ونتيجة للممارسات المعيقة للمنافسة بنسبة 54%، ونتيجة لضعف التمويل بنسبة 49% وأداء القضاء بنسبة 43% وقضايا الجرائم والسرقة والفوضى بنسبة 43% والجرائم المنظمة بنسبة 35% وأخيراً البنية التحتية بنسبة 33% (نصرالله والصوراني 2005).

نصوص المواد القانونية في قانون تشجيع الاستثمار والتي خلت من أي إشارة للمشاريع الصغيرة

سيمنح كل مشروع جديد إعفاء كاملاً من ضريبة الدخل ولمدة أربع سنوات، حتى يبدأ بتحقيق الربح، وسيتم الانحياز لأيهما يحدث أولاً، وبعد ذلك تفرض عليه ضريبة دخل بقيمة 5% لمدة خمس سنوات أخرى على أن تصبح ضريبته 10% لمدة ثلاث سنوات، وبعد المشروع يطبق قانون الضريبة المعمول به.

وينطبق هذا المعيار على كل مشروع يشغل 25 عاملاً، أو أضاف 25 عاملاً جديداً، وأيضاً ستتمتع كل منشأة تصدر 40% من إنتاجها، وكل منشأة تستخدم 70% من مدخلات إنتاج محلية، بالاستفادة من نفس الحوافز.

عدل المادة (23) من القانون الأصلي لتصبح على النحو الآتي:

1. تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة بموجب القانون، الحوافز والإعفاءات وفقاً للآتي:

أ. أي استثمار قيمته من مائتين وخمسين ألف دولار إلى أقل من مليون دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة سبع سنوات تبدأ من بداية السنة المالية الأولى التي تلي سنة بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية

الانتاج أو مزاولة النشاط وحتى بداية السنة المالية الأولى فترة إنتاج أو مزاولة نشاط تجريبي وتكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء (قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 م).

ب. أي استثمار قيمته من مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة تسع سنوات تبدأ من بداية السنة المالية الأولى التي تلي سنة بداية الانتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية الانتاج أو مزاولة النشاط وحتى بداية السنة المالية الأولى فترة إنتاج أو مزاولة نشاط تجريبي وتكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء

ج. أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاء عن ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة إحدى عشرة سنة تبدأ من بداية السنة الأولى التي تلي سنة بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية الانتاج أو مزاولة النشاط وحتى بداية السنة المالية الأولى فترة إنتاج أو مزاولة نشاط تجريبي وتكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء.

د. لا يجوز أن يسري الإعفاء بأثر رجعي يزيد عن بداية السنة المالية التي تسبق السنة المالية التي يتم خلالها منح الإعفاء.

2. تمنح شركات أنظمة المعلومات والتكنولوجيا والتي لا تعمل في تجارة الأجهزة الإلكترونية بمختلف أنواعها وبيع البرامج الجاهزة والإعفاءات وفقاً للآتي:

أ. تمنح الشركات والمشاريع التي توظف خمسة موظفين مهنيين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين.

ب. تمنح الشركات والمشاريع التي توظف عشرة موظفين مهنيين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين.

ج. تمنح الشركات والمشاريع التي توظف عشرين موظفاً مهنيّاً محليّاً في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة تسع سنوات تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين. د. تمنح الشركات والمشاريع التي توظف ثلاثين موظفاً مهنيّاً محليّاً في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة إحدى عشرة سنة تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين. 3. يجب أن يتوفر في الموظف العامل في المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة الشروط التالية: أ. أن يكون مؤهلاً للعمل في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأن يكون حاصلاً على شهادة دراسية في هذا المجال من الجامعات والكليات المتخصصة ومعترف بها من وزارة التربية والتعليم العالي. ب. أن يعمل بدوام كامل وأن يكون مثبتاً على قسائم ضريبة دخل الموظفين. ج. يجب على الشركة أو المشروع الاحتفاظ بالحد الأدنى لعدد الموظفين الذين منح الإعفاء بناءً عليه وذلك طيلة فترة سريان الإعفاء ويحق للهيئة في أي وقت التحقق من ذلك. د. يجوز للهيئة إذا ثبت لها أن الشركة أو المشروع لم تعد تحتفظ بعدد الموظفين ذي تم منح الإعفاء بناءً عليه أو أن المعلومات المقدمة لها كانت غير صحيحة، وفق سريان الإعفاء واتخاذ الإجراءات اللازمة. هـ. يجب على الشركات والمشاريع طيلة فترة سريان الإعفاء إعلام الهيئة خطياً عن الموظفين الذين تنتهي خدماتهم في الشركة أو المشروع والموظفين الجدد الذين يتم تعيينهم فيها (قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 م).

الضرائب في فلسطين

تعددت المرجعيات القانونية المفروضة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قوانين وأوامر وتعليمات وأنظمة صدرت خلال الفترات التاريخية منذ فترة الانتداب البريطاني حتى وقتنا الحاضر. ففي فترة الانتداب البريطاني صدرت الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج كما حددت في قانون الضريبة رقم 1927. وفرضت البلديات والمجالس القروية ضرائب محلية مثل ضرائب الحرف والمهن وضريبة النفایات وفرضت ضريبة الدخل ورأس المال في فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية ثم نظمت في القانون رقم 13 عام 1947. وما بين عامي 1948 و 1967 بقيت الضرائب المفروضة منذ الانتداب بدون تغيير، وقامت الحكومة الأردنية

بإصدار قوانين ضرائب جديدة لتحل محل قوانين الانتداب، وهي تشبه بنسبة كبيرة الضرائب السائدة خلال فترة الانتداب مع بعض التعديلات (صبري2003) .

وفي الفترة من عام 1967 إلى عام 1994 تم تعديل معدلات ضريبة الدخل التصاعديّة من 5% إلى 55 % ولثماني شرائح دخل وتم رفع ضريبة أرباح الشركات إلى 38.5 % في الضفة الغربية والى 37.5 % في قطاع غزة، وفي عام 1986 تم فرض رسوم ضرائب الشراء والجمارك على واردات المناطق الفلسطينية من الخارج وفرضت ضريبة إنتاج على المنتجات الجديدة وتم تغيير نظام تحصيل الضرائب بالنسبة لضريبة الدخل واستبدل بنظام السلف المحصلة مقدما على عشرة دفعات بالسنة (صبري2003).

وقد صدرت عدة أوامر عسكرية عدلت بموجبها القانون رقم 25 لسنة 1964 الذي طبق في الضفة الغربية والقانون رقم 13 لسنة 1947 الذي طبق في قطاع غزة وقد أفرغت تلك التعديلات القوانين الأصلية من محتواها. إن جميع تلك التعديلات باطلة لأنها تتعارض مع أحكام المادة 43 من اتفاقية لاهاي لينه 1907 وكذلك المادة 64 من معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1944 وبموجب الموائيق فإن القوانين المرعية التي كانت سارية المفعول وقت الاحتلال هي القوانين الواجبة التطبيق ولا يجوز تعديلها أو استبدالها. ومن هذه القوانين قانون ضريبة الدخل (عرقاوي1983) .

وبعد عام 1994 أصبحت الضرائب المباشرة والمحصلة ضمن صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية كما نص البند الأول من المادة الخامسة من الملحق الأول لبروتوكولات باريس الاقتصادية وتم تعديل الشرائح والنسب الضريبية من قبل السلطة الوطنية اعتبارا من عام 1995 كما خفض الحد الأقصى لضريبة الدخل إلى 20 %. وفي شهر كانون أول عام 2004 تم الإقرار النهائي لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني الذي بدأ بتطبيقه اعتبارا من بداية عام 2005 وقام القانون الجديد بتعديل الشرائح الضريبة وعدل الحد الأقصى لمعدل ضريبة الدخل الى 16%. وقامت السلطة الفلسطينية بتعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والذي تم إقراره من قبل السلطة الفلسطينية ويحمل الرقم 17 لسنة 2004 ليحل محل القانون الأردني رقم 25 لسنة 1964 والذي كان مطبقا في الضفة الغربية وقانون ضريبة الدخل المصري والذي كان مطبقا في قطاع غزة

والذي يحمل الرقم 13 لسنة 1947 أما ضريبة القيمة المضافة فهي أساس التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتبلغ النسبة على الضريبة المضافة هي 17% حتى تم تعديلها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2005/09/07 لتصبح نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وتساهم ضريبة القيمة المضافة بنصيب كبير في تمويل إيرادات الموازنة الفلسطينية وقد بلغت مساهمتها في سنة 2003 مبلغ وقدره 379.07 مليون دولار (البسطامي 2006).

وشهد العام 2013 زيادة في إيرادات الضرائب المحلية بنسبة 16% مقارنةً بعام 2012 ولكن يبقى أقل مما كان مستهدفاً في موازنة العام 2013 حيث بلغت 17.3%، حيث سجلت إيرادات الضرائب المحلية إنخفاضاً بقيمة 57 مليون شيكل عن استهداف الموازنة، ويعزى هذا الانخفاض القليل في إيرادات الضرائب المحلية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بخطوات أكثر تسارعاً مما كان متوقعاً في الموازنة (وزارة المالية قانون الموازنة العامة 2014).

وتعتمد السلطة الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية في إدارة تحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، والتي يتم تحصيلها من المكلفين الفلسطينيين الذين يقومون بالشراء من إسرائيل، وقد أدى ذلك إلى تحكم الجانب الإسرائيلي في هذه الإيرادات والتي تشكل ثلثي الإيرادات الضريبية تقريبا، حيث تلجأ إسرائيل إلى حجز هذه المبالغ كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية (البسطامي 2006).

وكشف مدير عام الادارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية السيد لؤي حنش ان اجمالي الايرادات الضريبية والجمركية حققت في عام 2014 نموا بلغت نسبته 20 % مقارنة مع عام 2013 أي بزيادة مقدارها 1.4 مليار شيقل .واعلن حنش في مقابلة خاصة مع «حياة وسوق» ان نسبة النمو في الايرادات المحلية من ضريبة القيمة المضافة بلغت 19 % في عام 2014 أي بزيادة مقدارها 206 ملايين شيقل عن عام 2013، وبلغت نسبة النمو في جلسة النقاص مع الجانب الاسرائيلي التي تشمل «البنترول والاستيراد والمشتريات من اسرائيل» 20 % أي بزيادة مقدارها 1,213 مليون شيقل عن عام 2013 (http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=252009) وأظهرت بيانات وأرقام صادرة

عن وزارة المالية في حكومة التوافق الفلسطينية، أن إجمالي الإيرادات الضريبية، التي دخلت الخزانة الفلسطينية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2015، بلغت 1.05 مليار دولار أمريكي.

وجاء في البيانات، التي نشرت بتاريخ 12-7-2015، أن إرتفاعاً طرأ خلال العام 2015، على إجمالي الإيرادات الضريبية، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بنحو 76 مليون دولار أمريكي، (بلغت الإيرادات حتى نهاية مايو/أيار 2014 قرابة 973.8 مليون دولار).

وتتوزع الإيرادات الضريبية في الأراضي الفلسطينية، بين ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة (المشتريات)، وضريبة الأملاك، وضريبة المحروقات (الوقود)، وضريبة السجائر (مكوس السجائر)، والجمارك ومكوس المشروبات (http://felesteen.ps/details/news/142643/105).

وبلغ إجمالي قيمة ضريبة الدخل خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2015، نحو 106.13 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 343 مليون دولار، وضريبة المحروقات 283.2 مليون دولار.

وفي عام 2015 قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته اصدر رئيس دولة فلسطين القرار بقانون الخاص بتعديل القرار بقانون السابق:

مادة (1) يشار الى القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل لغايات إجراء هذا التعديل بالقانون الأصلي.

مادة (2) تعدل المادة رقم (1/12) من القانون الأصلي على النحو الآتي:

1. للتوصل لمقدار الدخل الخاضع للضريبة يمنح الشخص الطبيعي المقيم الإعفاءات الآتية:

إعفاء سنوي مقداره (36,000 شيكل).

مادة (3) تعدل المادة (1/16) و (2/16) من القانون الأصلي لتصبح على النحو الآتي:-

1) تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية:-

(a) الشرائح من 1 حتى 75000 شيكل بنسبة 5%.

(b) من 75001 شيكل - 150000 بنسبة 10%.

(c) ما زاد عن ذلك بنسبة 15%.

2) تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة (15%) باستثناء شركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بامتياز أو إحتكار في السوق الفلسطيني بحيث تخضع لنسبة 20%.

مادة (4) يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذه القرار بقانون (قانون ضريبة الدخل المعدل للعام 2011).

الأهداف الضريبية

تبدلت الأهداف والسياسات الضريبية بحيث أصبحت الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية فأصبحت أهداف السياسة الضريبية الرسمية هي:

الهدف الأول: هدف مالي.

الهدف الثاني: هدف اقتصادي.

الهدف الثالث: هدف اجتماعي.

الهدف الرابع: هدف سياسي.

أهداف الضريبة الاقتصادية

تحاول الحكومة أن تحقق عند فرضها للضريبة عدة أهداف في آن واحد. وتختلف هذه الأهداف حسب أولوياتها وحسب طبيعة وحاجة الدولة للأموال التي تجبئها عن طريق الضريبة. وتعتبر الأهداف الاقتصادية من أهم تلك الأهداف ويتم ذلك بتحقيق ما يلي:

1_ ضبط استهلاك سلع وخدمات معينة (بركات، 1993): فمثلا عند زيادة الضريبة على السلع المستوردة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار تلك السلع وإذا كانت السلعة تتمتع بمرونة كافية فإن ذلك يؤدي إلى الحد من استهلاكها واستبدالها بسلع مصنعة محلية وأقل سعرا. مما يؤدي إلى توفير العملة الأجنبية التي كانت ستدفع ثمنا للسلع المستوردة. كما يمكن للدولة أن تقوم بتخفيض الضرائب على بعض السلع المنتجة محليا، وذلك بهدف تخفيض سعرها وزيادة استهلاكها شريطة أن يكون الطلب على السلعة مرنا بما فيه الكفاية (عبد الحميد 1990).

2_ معالجة الازمات الاقتصادية: تعتبر الضريبة أحد الوسائل في معالجة الازمات الاقتصادية. ففي فترات الازدهار والرواج والتي يزيد فيها الطلب على العرض، تقوم الدولة برفع سعر الضريبة، وذلك لامتناس هذا التضخم والحد من ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب أي أن الدولة تقوم بامتناس جزء من القوة الشرائية المرتفعة وإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد القومي. ويمكن للدولة الاحتفاظ بحصيلة الضرائب والقيام بأنفاقها في أوقات الانكماش أو الكساد مما يؤدي إلى رفع القوة الشرائية وإعادة حالة الاستقرار الاقتصادي.

كما يمكن للدولة إنفاق حصيلة الضرائب على المشروعات الإنتاجية أو البنية التحتية بحيث تؤدي إلى انتعاش حقيقي في الاقتصاد القومي. ومن المعروف أن الناتج القومي هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون داخل بلد معين خلال سنة مالية مقومة بالأسعار الجارية، ويقاس مستوى معيشة الفرد بمقدار ما يستطيع الحصول عليه من السلع والخدمات، ومن مصلحة الدولة أن تكون تلك السلع والخدمات حقيقية وبأفضل مستوى ممكن. ولا يتم ذلك إلا من خلال تنظيم الإنتاج معتمدة في ذلك على أحد أهم الوسائل وهو الوسيلة الضريبية.

ويستخدم المشرع أحيانا بعض النشاطات الاقتصادية كتشجيع الصناعة الوطنية بفرض الضريبة الجمركية على السلع الأجنبية بصورة مرتفعة لكي تستطيع الصناعة المحلية منافستها.

كما يمكن للمشرع أحيانا تمييز المعاملات الضريبية حسب أشكالها بقصد التشديد على بعضها دون الآخر فمثلا يمكن التشديد على دخل الشركات المساهمة العامة أو الشركات المالية وشركات التأمين وفرض ضرائب عالية عليها، في حين يتم التساهل مع شركات التضامن والمحدودة (القاضي 2006).

3- إعادة توزيع الثروة والدخول بين أفراد المجتمع الواحد. لا نستطيع أن نرى مجتمعا يخلو من أغنياء ومن فقراء بداخله. فما يمكن أن تقوم به الضريبة هو تضيق الفجوة الكبيرة ما بين الأغنياء والفقراء وذلك خوفا من الثورات الاجتماعية، وظهور تعارضات طبقية، وخوفا من اكتساب عادات سيئة كالسرقة وغيرها.

وبذلك فإن زيادة الضريبة على ذوي الدخل المرتفعة والتي تمتاز بفائض كبير بالدخل وإعادة توزيع تلك الضرائب على شكل منح أو هبات أو مشاريع استثمارية سيؤدي إلى تقليص الفوارق الطبقية ويؤدي إلى شعور الفقراء بحصول التغيرات.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

قامت الباحثة بإتباع المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة ، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمدت الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، و ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس حيث قامت الباحثة باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (200) منهم، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	166	83.0
	أنثى	34	17.0
رأس المال	من 5000 إلى 9999 دينار	91	45.5
	من 10000 إلى 14999 دينار	35	17.5
	من 15000 - 19999 دينار	26	13.0
	من 20000 - إلى 24999 دينار	15	7.5
	أكثر من 25000 دينار	33	16.5
مكان عمل المنشأة	مدينة	134	67.0
	ريف	62	31.0
	مخيم	4	2.0

30.5	61	عائلية	نوع الملكية
41.0	82	فرعية	
26.0	52	شراكة	
2.5	5	مساهمة عامة	
9.0	18	صناعي	القطاع الذي تتبع له المنشأة
4.0	8	زراعي	
73.5	147	تجاري	
1.5	3	سياحي	
12.0	24	خدمي	
75.5	151	1-4 عاملين	عدد العاملين في المنشأة
12.5	25	5-9 عاملين	
4.5	9	10-14 عامل	
2.5	5	15-19 عامل	
5.0	10	20 عامل فأكثر	
1.5	3	ابتدائي	مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة
4.5	9	إعدادي	
26.0	52	ثانوي	
22.5	45	دبلوم	
40.0	80	بكالوريوس	
5.5	11	دراسات عليا	
34.5	69	1-4 سنوات	عمر المنشأة
29.0	58	5-9 سنوات	
13.5	27	10-14 سنة	
11.5	23	15-19 سنة	
11.5	23	20 سنة فأكثر	
64.5	129	إيجار	ملكية مبنى المنشأة
35.5	71	ملك	
100.0	200	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة ، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة .

أداة الدراسة

إستخدمت الباحثة الإستبانة أداة لدراسها على العاملين ، وتضمنت الإستبانة ثلاثة مجالات هي: أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. بالإضافة إلى مجالين يتعلقان بسؤالين هما : إلى أي مدى تؤثر بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها، و ما مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة .

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن أصحاب المشروعات الصغيرة .

الجزء الثاني: واشتمل على (53) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات ، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى درجتين، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة . أما بالنسبة لمجالي سؤالي إلى أي مدى تؤثر بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها، و ما مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مقياس ليكرت الثلاثي والذي يبدأ

بالدرجة (كبيرة) وتعطى (3) درجات، و (متوسطة) وتعطى درجتين، ومنخفضة وتعطى درجة واحدة.

وقد تكونت الأداة من (53) كما يبين الجدول رقم (2)

جدول (8) : فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها .

الرقم	المجال	عدد الفقرات	الفقرات
1	أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	21	21-1
2	أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	18	39-22
3	أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة	14	53-40
المجموع		53	

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في شؤون الدراسات الاقتصادية والإدارية، حيث إشتملت قائمة المحكمين على التالية أسماؤهم: د.راني شهوان، د. أيهم جعرون، د. راسم نجيب، د. معاذ الأسمر، د. نزار عورتاني، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من ثلاثة مجالات و (53) فقرة، بالإضافة إلى (19) فقرة صعوبات تبين إلى أي مدى تؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها، و (12) فقرة حول بعض سبل علاج هذه الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق 2) .

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha، والجدول (4) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (9): عاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	21	0.765
2	أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	18	0.782
3	أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة	14	0.847
الثبات الكلي			
4	مدى تؤثر بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها	19	0.855
5	مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة	12	0.898

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين (0.765-0.847) للمجالات الأولى (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) و الثالث (أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة) في حين بلغ الثبات الكلي (0.900) وهو معامل ثبات عالٍ وفي بأغراض البحث العلمي.

اما بالنسبة لمعاملات ثبات سؤالي الدراسة فقد بلغت للسؤال الأول (مدى تؤثر بعض الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها) و (0.898) للسؤال الثاني (مدى أهمية بعض الوسائل في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها، إذ تم توزيع (200) إستبانة، وتم استرجاع (200) استبانة وتحليلها وجميعها صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.

- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

- إستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

أ - المتغيرات المستقلة:

- الجنس : وله مستويان (ذكر، وأنثى)

- رأس مال المنشأة (دينار): وله خمس مستويات: (من 5000 إلى 9999 دينار، و من 10000 إلى 14999 دينار، و من 15000 - 19999 دينار، و من 20000 - إلى 24999 دينار، و أكثر من 25000 دينار)

- مكان عمل المنشأة : وله ثلاث مستويات (مدينة، وريف، ومخيم)

- نوع الملكية : وله أربع مستويات (عائلية، وفردية، وشراكة، مساهمة عامة).

- القطاع الذي تتبع له المنشأة : وله خمس مستويات (صناعي، زراعي، وتجاري، وسياحي، وخدماتي).

- عدد العاملين في المنشأة: وله خمس مستويات : (1-4، و 5-9، و 10-14، 15-19 و 20 فأكثر).

- مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة : وله ست مستويات: (ابتدائي، و إعدادي و ثانوي، و دبلوم، وبكالوريوس، ودراسات عليا).

- عمر المنشأة : وله خمس مستويات: (1-4، و 5-9، و 10-14، 15-19، و 20 فأكثر).

- ملكية مبنى المنشأة : وله مستويان : (إيجار، وملك).

ب - المتغير التابع:

ويتمثل في إستجابات المبحوثين من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت في محافظة نابلس .

المعالجات الإحصائية

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة :

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة .

2. اختبار " ت " لعينتين مستقلتين (Independent T-test)، لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي الجنس، ملكية مبنى المنشأة .

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي: رأس مال المنشأة، و مكان عمل المنشأة، و نوع الملكية، و القطاع الذي تتبع له المنشأة، و عدد العاملين في المنشأة، و مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة، و عمر المنشأة.

5. معادلة كرونباخ - ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.

6. اختبار (LSD) للمقارنة البعدية ، للتعرف على مصدر الفروق في المجالات التي يتم رفض فرضياتها بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس للدراسة

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها ، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة إستبانة مؤلفة من ثلاثة مجالات و (53) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (200) من أصحاب المنشآت المذكورة .

أولاً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

والذي ينص على:

ما مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها ؟

ولتفسير نتائج أسئلة الدراسة، استخدمت الباحثة النسب المئوية التالية :

المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.

المتوسط الحسابي (3.41 – 4.20 ويعادل 68.2% – 84.0) درجة كبيرة.

المتوسط الحسابي (2.61 – 3.40 ويعادل 52.2% – 68.0 %) درجة متوسطة.

المتوسط الحسابي (1.81 – 2.60 ويعادل 36.2% – 52.0 %) درجة قليلة.

المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

جدول رقم(10):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة مجالات مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	رقم المجال
متوسطة	67.2	0.43	3.36	اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	1	1
متوسطة	66.0	0.48	3.30	أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	2	2
متوسطة	62.4	0.62	3.12	أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة	3	3
متوسطة	65.2	0.42	3.26	الدرجة الكلية		

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (4) أن درجة مجالات مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها كانت جميعها متوسطة ، فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(62.4) و (67.2) وهما المجالات (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) و (أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية متوسطة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (65.2) .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة

والذي ينص على:

ما اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية ؟

جدول رقم(11):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	يحتفظ المكلف (صاحب المنشأة) بسجل ضريبي	4.07	0.90	81.2	كبيرة
2	18	يطالب المكلف السلطة بإعادة النظر في سياساتها الضريبية	4.00	0.99	80.0	كبيرة
3	9	يشعر المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب تثقل عمله	3.84	1.02	76.8	كبيرة
4	4	يلتزم المكلف (صاحب المنشأة) بدفع الضرائب في موعدها	3.83	0.95	76.6	كبيرة
5	10	تؤثر السياسات الضريبية الفلسطينية الجديدة على عمل المكلف	3.81	0.92	76.2	كبيرة
6	11	تؤثر الضرائب على مستوى الدخل والإنفاق للمكلف	3.78	1.05	75.6	كبيرة
7	2	يوظف المكلف (صاحب المنشأة) محاسب خاص في المنشأة	3.71	0.95	74.2	كبيرة
8	20	يطالب المكلف برفع الضرائب على المنتجات المستوردة التي لها بديل وطني	3.66	1.11	73.2	كبيرة
9	3	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) الاقتطاعات الضريبية لأجور العمال إلى دوائر الضريبة بانتظام	3.64	1.03	72.8	كبيرة
10	13	يمتلك المكلف قناعة تامة بان فرض الضرائب هو جزء من سيادة الدولة	3.57	0.96	71.4	كبيرة
11	17	يقوم المكلف باحتجاجات على حجم الضرائب المفروضة عليه	3.53	1.06	70.6	كبيرة

12	14	يدرك المكلف بوجود تعدد في الجهات التي يتم دفع الضرائب لها	3.52	1.03	70.4	كبيرة
13	19	يرفع المكلف أسعار منتجاته بعد فرض الضرائب	3.37	1.28	67.4	متوسطة
14	15	يدفع المكلف الضريبة من خلال عمليات التقدير والتخمين وليس وفق سجلات ضريبية	3.16	1.12	63.2	متوسطة
15	21	يقوم المكلف باللجوء إلى المؤسسات التمويلية (القروض) لتحسين وتطوير أداء منشأته	3.09	1.30	61.8	متوسطة
16	8	يوجد للمكلف (صاحب المنشأة) معرفة تامة بالنظام الضريبي الجديد	3.08	1.16	61.6	متوسطة
17	12	يلم المكلف إلاماً جيداً بكافة الأنظمة الضريبية في الدول العربية المجاورة	2.75	1.08	55.0	متوسطة
18	16	يعتقد المكلف بعدالة عملية التخمين التي تقوم بها دوائر الضريبة بإلزامه بدفع الضرائب على أساسها	2.68	1.18	53.6	متوسطة
19	5	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة عادلة	2.59	1.16	51.8	قليلة
20	7	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) جزء من الضرائب للاحتلال	2.56	1.26	51.2	قليلة
21	6	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية	2.27	1.18	45.4	قليلة
		الدرجة الكلية للمجال الأول (اثر أداء المكلف) صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	3.36	0.43	67.2	متوسطة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (5) أن اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية كانت ما بين القليلة والكبيرة ، فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (81.2) و (45.4) وهما الفقرات (يحتفظ المكلف) (صاحب المنشأة) بسجل ضريبي) و (يدرك المكلف) (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية متوسطة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (67.2) .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة

والذي ينص عل:

ما أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية ؟

جدول رقم(12):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	رقم الفقرات
كبيرة	75.6	1.06	3.78	يعاني المكلف من عدم وجود جهة اختصاص رسمية يستطيع التوجه إليها للشكوى حول الضرائب	35	22
كبيرة	75.2	1.08	3.76	تضعف السياسات الضريبية للسلطة من إمكانية النهوض بالمشاريع الصغيرة	30	23
كبيرة	72.0	1.08	3.65	تقلل الضرائب المفروضة من قدرة المنافسة مع البضائع المستوردة	29	24
كبيرة	72.2	1.03	3.61	يدرك المكلف بان النظام الضريبي الفلسطيني نظام تشويه الثغرات والنواقص	36	25
كبيرة	72.0	1.06	3.60	يعاني المكلف من وجود تمييز واضح في الشرائح الضريبية للمكلفين من قبل السلطة	27	26
كبيرة	71.2	1.03	3.56	يعاني المكلف من أسلوب وطريقة تحصيل الضرائب من قبل السلطة	34	27
كبيرة	70.4	0.98	3.52	طراً تراجع واضح على حجم إنتاج المنشأة بعد فرض الضرائب ومنذ قانون 2011	31	28
كبيرة	69.2	1.11	3.46	يدرك المكلف بان الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى أكثر إنصافاً من الضرائب على المشاريع الصغيرة	33	29

متوسطة	68.0	1.17	3.40	يعاني المكلف من قيام السلطة بفرض غرامات مالية عليه في حال تأخره بتسديد المستحقات الضريبية	39	30
متوسطة	66.6	0.94	3.33	يزداد تعدد الضرائب بعد صدور قانون ضريبة الدخل رقم 17 عام 2004 (أول تعديل يقره المجلس التشريعي منذ قدوم السلطة عام 1993)	32	31
متوسطة	65.6	1.28	3.28	يلم المكلف إماماً تاماً بالنظام الضريبي الفلسطيني المعدل لعام 2011	22	32
متوسطة	64.8	.98	3.24	يعلم المكلف بأنه طرأ ارتفاع على قيمة ضريبة القيمة المضافة بعد قانون 2011	26	33
متوسطة	62.6	0.99	3.13	يطرأ ارتفاع على قيمة ضريبة الدخل بعد قانون 2011 الجديد	25	34
متوسطة	61.8	1.21	3.09	يستفيد المكلف من التسهيلات المقدمة من قبل السلطة في حال التزامه بتسديد المستحقات الضريبية	38	35
متوسطة	60.4	1.21	3.02	يحصل المكلف على حسومات جيدة في حال إلتزامه بتسديد الضرائب المقدرة عليه	37	36
متوسطة	56.0	1.11	2.80	يقتنع المكلف بأن مستوى منافع المؤسسات الرسمية الفلسطينية يتناسب مع حجم الضرائب المفروضة	28	37
متوسطة	52.4	1.04	2.62	يتناسب النظام الضريبي الفلسطيني 2011 مع كافة مستويات المكلفين	24	38
قليلة	51.8	1.11	2.59	يتناسب القانون الضريبي الفلسطيني 2011 مع الأوضاع الفلسطينية	23	39
متوسطة	66.0	0.48	3.30	الدرجة الكلية للمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية)		

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) أن أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية كانت ما بين القليلة والكبيرة ، فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (51.8) و (75.6) وهما الفقرات (يتناسب القانون الضريبي الفلسطيني 2011 مع الأوضاع الفلسطينية) و (يعاني المكلف من عدم وجود جهة اختصاص رسمية يستطيع التوجه إليها للشكوى حول الضرائب) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية متوسطة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (66.0) .

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع للدراسة

والذي ينص على:

ما أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ؟

جدول رقم(13):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الثالث (أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
40	47	توجد صعوبة في حصول المكلف على تمويل لعدم وجود الضمانات المطلوبة	3.62	0.99	72.4	كبيرة
41	43	يعجز المكلف في بعض الأحيان عن تسديد الأقساط للمؤسسات التمويلية (القروض)	3.59	1.09	71.8	كبيرة
42	42	يؤثر تأخر استلام التمويل بسبب السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل على مشروع المكلف	3.57	1.00	71.4	كبيرة
43	40	يلجأ المكلف للاعتماد على القروض من أجل تمويل مشروعه	3.51	1.35	70.2	كبيرة
44	51	يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع	3.42	1.16	68.4	كبيرة
45	41	يلجأ المكلف إلى أكثر من جهة إقراض من أجل الحصول على التمويل	3.26	1.19	65.2	متوسطة

متوسطة	62.4	1.20	3.12	يتلقى المكلف التمويل من مؤسسات تمويل خاصة	53	46
متوسطة	59.4	1.08	2.97	يتناسب مستوى التمويل المقدم للمشروع مع حجم مشروع المكلف	46	47
متوسطة	59.0	1.07	2.95	توجد فترة كافية لسداد القروض	48	48
متوسطة	57.4	1.08	2.87	يتلقى المشروع تمويلًا من أكثر من جهة	50	49
متوسطة	56.8	1.10	2.84	يتلقى المشروع تمويلًا أكثر من مرة من نفس الجهة	49	50
متوسطة	56.6	1.08	2.83	يعلم المكلف بأنه يوجد حاضنة أعمال للمنتجات الفلسطينية	44	51
متوسطة	53.0	1.09	2.65	تهتم المؤسسات الحكومية بمتابعة مشروع المكلف	45	52
قليلة	49.4	1.14	2.47	يتلقى المكلف تمويل من جهات حكومية	52	53
متوسطة	62.4	0.62	3.12	الدرجة الكلية للمجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة)		

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (7) أن أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة كانت بين القليلة والكبيرة ، فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (49.4) و (72.4) وهما الفقرات (يتلقى المكلف تمويل من جهات حكومية) و (توجد صعوبة في حصول المكلف على تمويل لعدم وجود الضمانات المطلوبة) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (72.4) .

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة

والذي ينص على:

إلى أي مدى تؤثر الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب المقياس التالي:

2.44 فأكثر درجة تقدير كبيرة

2.43 - 1.78 درجة تقدير متوسطة

أقل من 1.78 درجة تقدير منخفضة

جدول رقم(14):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الرابع (تأثير الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

رقم الفقرات	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	ضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع	2.62	0.56	كبيرة
2	2	تقرض المصارف شروطاً مالية قاسية وتتطلب إجراءات قانونية طويلة	2.59	0.54	كبيرة
3	5	تعدد أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف	2.57	0.58	كبيرة
4	4	ارتفاع نسبة الضريبة	2.52	0.59	كبيرة
5	16	نسبة كبيرة من عملاء البيع على الحساب لا يوفون بديونهم في مواعيدها	2.51	0.64	كبيرة
6	6	عدم وجود تسهيلات ضريبية	2.49	0.60	كبيرة
7	8	عدم توفر السيولة اللازمة وإدارتها بكفاءة	2.43	0.67	متوسطة
8	15	اقتناع المستهلكين بضعف جودة المنتج المحلي	2.43	0.66	متوسطة
9	14	المنافسة القوية من قبل الشركات الكبرى	2.39	0.70	متوسطة
10	17	المنافسة من قبل المنتجات المستوردة	2.38	0.69	متوسطة
11	19	ضعف المنشأة في تسويق منتجاتها	2.32	0.67	متوسطة
12	12	صعوبة الحصول على معلومات بشأن الأسواق والموردين وتقنية التشغيل	2.32	0.67	متوسطة
13	3	تقليص البنوك لمنح التسهيلات والقروض	2.31	0.67	متوسطة
14	18	التغيرات في أسعار صرف العملات	2.28	0.70	متوسطة
15	10	ندرة توافر المهارات الإدارية المتميزة	2.27	0.71	متوسطة
16	13	الصعوبات في تلبية معايير الجودة اللازمة للتصدير	2.25	0.75	متوسطة
17	7	عزوف المصارف والمؤسسات المالية من تقديم المساعدة المالية والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة	2.25	0.73	متوسطة
18	9	عدم المعرفة التامة بالجهات المقدمة والداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة	2.23	0.72	متوسطة
19	11	ندرة توافر العمالة الفنية المدربة	2.23	0.68	متوسطة
		الدرجة الكلية للمجال الرابع (تأثير الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها)	2.39	0.33	متوسطة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (8) أن تأثير الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها كانت بين المتوسطة والكبيرة ، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (2.23) و (2.62) وهما الفقرات (ندرة توافر العمالة الفنية المدربة) و (ضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.39) .

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس للدراسة

والذي ينص على:

ما هي درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كالتالي:

جدول رقم(15):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى للمجال الخامس (درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	رقم الفقرات
كبيرة	0.70	2.47	الإدارة الجيدة والتخطيط السليم	10	1
متوسطة	0.70	2.40	التركيز على جودة الإنتاج ومعرفة المنافسين	7	2
متوسطة	0.71	2.39	تشجيع القطاع الخاص وفتح منافذ لتوزيع المنتجات	5	3
متوسطة	0.70	2.36	تقليل الشرائح الضريبية	3	4
متوسطة	0.72	2.34	تخفيض نسبة الضريبة	2	5
متوسطة	0.80	2.29	منح تسهيلات ضريبية	4	6
متوسطة	0.81	2.28	تقديم تسهيلات وحوافز مالية لدعم المشروعات الصغيرة	8	7
متوسطة	0.77	2.26	تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار	9	8
متوسطة	0.82	2.22	التدخل الحكومي للمساهمة في التمويل	1	9

متوسطة	0.73	2.18	وجود معايير وأدوات مراقبة على الإداء في المشروع	6	10
متوسطة	0.80	2.17	برامج التأمين ضد خسائر الديون وتعثرها	11	11
متوسطة	0.76	2.16	تقديم خدمات استشارية وتدريبية بأسعار مناسبة	12	12
متوسطة	0.49	2.29	الدرجة الكلية للمجال الخامس (درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة)		

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (9) أن درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت بين المتوسطة والكبيرة ، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (2.16) و (2.47) وهما الفقرات (تقديم خدمات استشارية وتدريبية بأسعار مناسبة) و (الإدارة الجيدة والتخطيط السليم) ، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.39) .

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة

أولاً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير النوع الاجتماعي وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس .

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم(16):نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	ذكر	166	3.37	0.44	0.816	0.416
	أنثى	34	3.30	0.41		
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	ذكر	166	3.29	0.49	-0.449	0.654
	أنثى	34	3.33	0.38		
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	ذكر	166	3.09	0.62	-1.168	0.244
	أنثى	34	3.2353	0.57		
الدرجة الكلية	ذكر	166	3.2560	0.43	-0.455	0.650
	أنثى	34	3.2925	0.39		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (10) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.650) وهي اكبر من (0.05)

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

ثانياً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير رأس مال المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس تعزى لمتغير رأس مال المنشأة .

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير رأس مال المنشأة، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (11،12، و13) تبين النتائج :

جدول رقم(17):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة	من 5000 إلى 9999 دينار	91	3.19	0.46
	من 10000 إلى 14999 دينار	35	3.21	0.40
	من 15000 - 19999 دينار	26	3.36	0.40
	من 20000 - إلى 24999 دينار	15	3.38	0.39
	أكثر من 25000 دينار	33	3.34	0.33
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (رأس مال المنشأة) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير رأس مال المنشأة والموضحة في الجدول (12).

جدول رقم (18): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلّف (صاحب المنشأة) ونظرتّه إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	0.495	4	0.124	0.636	0.637
	داخل المجموعات	37.966	195	0.195		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	2.249	4	0.562	2.506	*0.043
	داخل المجموعات	43.744	195	0.224		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	بين المجموعات	1.475	4	0.369	0.957	0.432
	داخل المجموعات	75.113	195	0.385		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.162	4	0.291	1.624	0.170
	داخل المجموعات	34.886	195	0.179		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (12) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة

نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.170) وهي اكبر من (0.05) .

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتمين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) بينما توجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير رأس مال المنشأة في المجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية)، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (13) يبين ذلك .

جدول (19):نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة للمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية).

المجال	المستوى	من 10000 إلى 14999 دينار	من 15000 - 19999 دينار	من 20000 - 24999 دينار	أكثر من 25000 دينار
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	من 5000 إلى 9999 دينار	-0.03065	-0.17888	-0.31477*	-0.20400*

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ LSD).

يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي :

وجود فروق في المجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) بين مستوى رأس مال (من 5000 إلى 9999 دينار) ومستويات (من 20000 - إلى 24999 دينار ، أكثر من 25000 دينار) ولصالح ومستويات (من 20000 - إلى 24999 دينار ، أكثر من 25000 دينار) .

ثالثاً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مكان عمل المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة .

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير مكان عمل المنشأة، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (15، 14، و 16) تبين النتائج :

جدول رقم (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة	مدينة	134	3.32	0.37
	ريف	62	3.14	0.51
	مخيم	4	2.99	0.23
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مكان عمل المنشأة) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مكان عمل المنشأة والموضحة في الجدول (15).

جدول رقم (21): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	2.918	2	1.459	8.087	*0.000
	داخل المجموعات	35.543	197	0.180		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.845	2	0.922	4.116	*0.018
	داخل المجموعات	44.149	197	0.224		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	.616	2	0.308	.798	0.451
	داخل المجموعات	75.972	197	.386		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.597	2	0.799	4.567	*0.012
	داخل المجموعات	34.451	197	0.175		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (15) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.012) وهي أقل من (0.05).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) بينما لا توجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في الثالث (اثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير رأس مال المنشأة في الدرجة الكلية وفي المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) ، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (16) يبين ذلك .

جدول (22):نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة الدرجة الكلية وفي المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية).

المجال	المستوى	ريف	مخيم
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مدينة	*0.21620	*0.55721
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية		*0.19012	0.34245
الدرجة الكلية		*0.17528	0.32974

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ LSD

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي :

1. وجود فروق في المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) بين مستوى مكان عمل (مدينة) ومستويات (ريف، ومخيم) ولصالح ومستوى (مدينة) .

2. وجود فروق في المجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) بين مستوى مكان عمل (مدينة) ومستوى (ريف) ولصالح ومستوى (مدينة) .

3. وجود فروق في الدرجة الكلية بين مستوى مكان عمل (مدينة) ومستوى (ريف) ولصالح ومستوى (مدينة) .

رابعاً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير نوع ملكية المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة .

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير نوع ملكية المنشأة، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (17، و18) تبين النتائج :

جدول رقم(23):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	نوع ملكية المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة	عائلية	61	3.32	0.38
	فرعية	82	3.25	0.43
	شراكة	52	3.19	0.46
	مساهمة عامة	5	3.32	0.16
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (نوع ملكية المنشأة) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر والموضحة في الجدول (18).

جدول رقم (24): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	0.057	3	0.019	0.097	0.961
	داخل المجموعات	38.404	196	0.196		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.595	3	0.198	0.856	0.465
	داخل المجموعات	45.399	196	0.232		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.201	3	0.400	1.041	0.376
	داخل المجموعات	75.387	196	0.385		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.483	3	0.161	0.888	0.448
	داخل المجموعات	35.565	196	0.181		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (15) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة

نظر أصحابها تعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة ، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.448) وهي أكبر من (0.05).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فينتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) وفي الثالث (اثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

خامساً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة المنشأة وتنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة.

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة ، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجدول (19، 20) تبين النتائج :

جدول رقم(25):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	القطاع الذي تتبع له المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة	صناعي	18	3.16	0.60
	زراعي	8	3.34	0.47
	تجاري	147	3.27	0.39
	سياحي	3	3.33	0.32
	خدماتي	24	3.22	0.44
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (القطاع الذي تتبع له المنشأة) للدرجة الكلية، و لمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية **المتعلقة بمتغير القطاع** الذي تتبع له المنشأة **والموضحة** في الجدول (20).
 جدول رقم(26): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظيره إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	0.400	4	0.100	0.512	0.727
	داخل المجموعات	38.061	195	0.195		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.147	4	0.037	0.156	0.960
	داخل المجموعات	45.847	195	0.235		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.931	4	.483	1.261	0.287
	داخل المجموعات	74.656	195	.383		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.329	4	0.082	0.449	0.773
	داخل المجموعات	35.719	195	.183		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (20) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.773) وهي أكبر من (0.05)

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) وفي الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

سادساً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير عدد العاملين في المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة .

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير عدد العاملين في المنشأة، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (21، 22، و23) تبين النتائج :

جدول رقم (27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	عدد العاملين في المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة	4-1	151	3.22	0.42
	9-5	25	3.40	0.42
	14-10	9	3.51	0.33
	19-15	5	3.53	0.37
	20 فأكثر	10	3.11	0.35
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (عدد العاملين في المنشأة) للدرجة الكلية، و لمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير عدد العاملين في المنشأة والموضحة في الجدول (22).

جدول رقم (28): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) نظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	1.179	4	0.295	1.542	0.192
	داخل المجموعات	37.282	195	0.191		
	المجموع	38.461	199			

أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.490	4	0.372	1.632	0.168
	داخل المجموعات	44.504	195	0.228		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	4.195	4	1.049	2.825	*0.026
	داخل المجموعات	72.393	195	0.371		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.933	4	0.483	2.762	*0.029
	داخل المجموعات	34.115	195	0.175		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (22) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.029) وهي أقل من (0.05).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية

التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال المجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) بينما توجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير عدد العاملين في المنشأة في الدرجة الكلية وفي المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (16) يبين ذلك.

جدول (29):نتائج اختبار (LSD) للفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة الدرجة الكلية وفي المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

المجال	المستوى	4-1	9-5	19-15	20 فأكثر
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	14-10	*0.50520	0.30571	-0.02857	*0.60714
الدرجة الكلية		*0.29495	0.11050	-0.01881	*0.39997

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ LSD)

يتضح من الجدول رقم (23) وجود فروق في المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) وفي الدرجة الكلية بين مستوى عدد عاملين (14-10) ومستويات (4-1، و 20 فأكثر) ولصالح ومستوى (14-10).

سابعاً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مستوى تحصيل صاحب المنشأة وتنص على:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة.

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة ، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (24، و25) تبين النتائج :

جدول رقم(30):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة	ابتدائي	3	3.51	0.27
	إعدادي	9	2.99	0.64
	ثانوي	52	3.22	0.39
	دبلوم	45	3.29	0.43
	بكالوريوس	80	3.29	0.42
	دراسات عليا	11	3.19	0.28
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة **بمتغير** مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة **والموضحة** في الجدول (25).

جدول رقم (31): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	1.445	5	0.289	1.514	0.187
	داخل المجموعات	37.016	194	0.191		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.710	5	0.342	1.498	0.192
	داخل المجموعات	44.284	194	0.228		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.487	5	0.297	0.768	0.574
	داخل المجموعات	75.100	194	0.387		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.114	5	0.223	1.237	0.293
	داخل المجموعات	34.934	194	0.180		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (20) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية

مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.293) وهي أكبر من (0.05).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فينتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) وفي الثالث (اثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

ثامناً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير عمر المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير عمر المنشأة ، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، والجداول (26، و 27) تبين النتائج :

جدول رقم(32):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة للدرجة الكلية.

الدرجة الكلية	عمر المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة	1-4 سنوات	69	3.27	0.41
	5-9 سنوات	58	3.26	0.35
	10-14 سنة	27	3.14	0.67
	15-19 سنة	23	3.40	0.31
	20 سنة فأكثر	23	3.22	0.31
	المجموع	200	3.26	0.42

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (عمر المنشأة) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير عمر المنشأة والموضحة في الجدول (27).

جدول رقم (33): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	بين المجموعات	0.522	4	0.131	0.671	0.613
	داخل المجموعات	37.939	195	0.195		
	المجموع	38.461	199			
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.988	4	0.247	1.070	0.372
	داخل المجموعات	45.005	195	0.231		
	المجموع	45.994	199			
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2.822	4	0.706	1.865	0.118
	داخل المجموعات	73.766	195	0.378		
	المجموع	76.588	199			
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.923	4	0.231	1.281	0.279
	داخل المجموعات	35.125	195	0.180		
	المجموع	36.048	199			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (27) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.279) وهي أكبر من (0.05).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (اثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) وفي الثالث (اثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة).

تاسعاً : نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير ملكية مبنى المنشأة وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة.

ومن اجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير ملكية مبنى المنشأة، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم(34):نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة.

المجال	ملكية مبنى المنشأة	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة *
اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	إيجار	129	3.33	.45935	-0.964	0.336
	ملك	71	3.40	0.40		
أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية	إيجار	129	3.26	0.50	-1.523	0.129
	ملك	71	3.37	0.42		
أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة	إيجار	129	3.04	0.61	-2.280	0.024 *
	ملك	71	3.25	0.61		
الدرجة الكلية	إيجار	129	3.21	0.42	-2.015	0.045 *
	ملك	71	3.34	0.41		

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (10) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.045) وهي أقل من (0.05) وأن هذه الفروق تعود لصالح مستوى ملك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ لمستوى ملك (3.34) بينما بلغ متوسط إيجار (3.21).

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فيتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الثلاث. المجال الأول (اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية) والمجال الثاني (أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها

الدوائر الضريبية) بينما يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الثالث (أثر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ولصالح مستوى ملك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ لمستوى ملك (3.25) بينما بلغ متوسط إيجار (3.04).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج وأهم التوصيات

النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج وأهم التوصيات

النتائج

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي بحثت في مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها ،وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات (الديموغرافية) في موضوع الدراسة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من التساؤلات والفرضيات، وستحاول الباحثة مناقشة هذه النتائج لإبراز أهم النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة .

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بمدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها :

1. مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها متوسطة ، كذلك اثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظرتة إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، و أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة متوسطة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الممارسات والسياسات التي تقوم بها وتمارسها الدوائر الضريبية لا ترتقي الى الحجم المطلوب للنهوض وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث طالب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن تقوم الدوائر الضريبية بتعديل سياساتها الضريبية لكي تؤثر إيجابا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تؤكد الباحثة الى ضرورة توفر جهات تمويلية لدعم هذه المشاريع لا سيما انها في بداية عملها.

2. جاءت نتيجة أداء صاحب المنشأة تجاه الضريبة متوسطة حيث حازت فقرات يحتفظ المكلف (صاحب المنشأة) بسجل ضريبي، و يطالب المكلف السلطة بإعادة النظر في سياساتها الضريبية، و يشعر المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب تثقل عمله، و يلتزم المكلف (صاحب المنشأة) بدفع الضرائب في موعدها، و تؤثر السياسات الضريبية الفلسطينية الجديدة على عمل المكلف، و تؤثر الضرائب على مستوى الدخل والإنفاق للمكلف، يوظف المكلف (صاحب المنشأة) محاسب خاص في المنشأة. في المقابل حصلت الفقرات التالية على أدنى النسب ، وهي: يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية، و يدفع المكلف (صاحب المنشأة) جزء من الضرائب للاحتلال.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة انه بالرغم من أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتفظون بملف ضريبي **ويقومون** بدفع الضريبة في موعدها الا أنهم يطالبون الدوائر الضريبية بتعديل سياساتهم وممارساتهم الضريبية لكي تدعم هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. جاءت نتيجة أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية متوسطة حيث حصلت الفقرات التالية على أعلى النسب ، وهي يعاني المكلف من عدم وجود جهة اختصاص رسمية يستطيع التوجه إليها للشكوى حول الضرائب، وتضعف السياسات الضريبية للسلطة من إمكانية النهوض بالمشاريع الصغيرة، و تقلل الضرائب المفروضة من قدرة المنافسة مع البضائع المستوردة، و يدرك المكلف بأن النظام الضريبي الفلسطيني نظام تشويه الثغرات والنواقص، و يعاني المكلف من وجود تمييز واضح في الشرائح الضريبية للمكلفين من قبل السلطة، و يعاني المكلف من أسلوب وطريقة تحصيل الضرائب من قبل السلطة. في المقابل حصلت الفقرات التالية على أدنى النسب وهي : يتناسب القانون الضريبي الفلسطيني 2011 مع الأوضاع الفلسطينية، و يتناسب النظام الضريبي الفلسطيني 2011 مع كافة مستويات المكلفين، و يقتنع المكلف بان مستوى منافع المؤسسات الرسمية الفلسطينية يتناسب مع حجم الضرائب المفروضة، و يحصل المكلف على حسومات جيدة في حال إلزامه بتسديد الضرائب المقدرة عليه.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود هيئة او جهة رسمية يقوم صاحب المشروع لتقديم اي شكوى لها علاقة بالسياسات والممارسات الضريبية، مما يؤدي ذلك الى عدم تأثير هذه السياسات والممارسات الضريبية بالنهوض وتطور المشاريع.

4. جاءت نتيجة أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة متوسطة، حيث حصلت الفقرات التالية على أعلى النسب وهي: توجد صعوبة في حصول المكلف على تمويل لعدم وجود الضمانات المطلوبة، و يعجز المكلف في بعض الأحيان عن تسديد الأقساط للمؤسسات التمويلية (القروض)، و يؤثر تأخر استلام التمويل بسبب السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل على مشروع المكلف، ويلجأ المكلف للاعتماد على القروض من أجل تمويل مشروعه، و يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع. في المقابل حصلت الفقرات التالية على أدنى النسب وهي: يتلقى المكلف تمويل من جهات حكومية، و تهتم المؤسسات الحكومية بمتابعة مشروع المكلف، و يعلم المكلف بأنه يوجد حاضنة أعمال للمنتجات الفلسطينية، و يتلقى المشروع تمويلًا أكثر من مرة من نفس الجهة، و توجد فترة كافية لسداد القروض.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة الى الوضع الأمني الذي تعيشه المنطقة واتباع البنوك والجهات التمويلية للسياسات الائتمانية المعقدة للحفاظ على حقوقها. حيث تعاني هذه الجهات التمويلية في عدم انتظام تسديد المقترضين من أصحاب المشاريع للمبالغ التي تم اقتراضها من الجهات التمويلية.

5. الصعوبات في نجاح المشروعات الصغيرة أو فشلها متوسطة حيث كان أعلاها ضعف القدرات المالية من بدابة إنشاء المشروع، و تفرض المصارف شروطاً مالية قاسية وتتطلب إجراءات قانونية طويلة، و تعدد أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف، و ارتفاع نسبة الضريبة، و نسبة كبيرة من عملاء البيع على الحساب لا يوفون بديونهم في مواعيدها، و عدم وجود تسهيلات ضريبية. أما أدنى هذه الصعوبات فكانت ندرة توافر العمالة الفنية المدربة، و عدم المعرفة التامة بالجهات المقدمة والداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة، و عزوف المصارف والمؤسسات المالية من تقديم المساعدة المالية والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة، و الصعوبات في تلبية معايير الجودة اللازمة للتصدير، و ندرة توافر المهارات الإدارية المتميزة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن أصحاب المشاريع لا يمتلكون المبالغ اللازمة للقيام بمشاريعهم وهذا يفسر توجه أصحاب المشاريع الى الجهات التمويلية بهدف الإقتراض، وبسبب وجود مخاطر لتسديد المبالغ المقترضة تلجأ الجهات التمويلية الى رفع مبلغ الفوائد على المقترضين الأمر الذي يرهق أصحاب هذه المشاريع.

6. درجة علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتوسطة حيث كانت أعلى الحلول هي الإدارة الجيدة والتخطيط السليم، و التركيز على جودة الإنتاج ومعرفة المنافسين، و تشجيع القطاع الخاص وفتح منافذ لتوزيع المنتجات، و تقليص الشرائح الضريبية، و تخفيض نسبة الضريبة. أما أدنى نسبة استجابات حصلت عليها الحلول فكانت لل فقرات : تقديم خدمات استشارية وتدريبية بأسعار مناسبة، و برامج التأمين ضد خسائر الديون وتعثرها، و وجود معايير وأدوات مراقبة على الإداء في المشروع.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الأغلب ليس لديهم الدراية الكافية من التخطيط والادارة الجيدة بسبب حداثة عملهم او عدم تخصيص التمويل المناسب لتوفير برامج تخطيط متخصصة وعدم توفر متخصصين في الادارة.

بالإضافة الى مطالبة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقليل عدد الشرائح الضريبية لأن ذلك يزيد من تكاليف المنتج مما يضعف فرصة المنافسة في السوق.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير الجنس.

فقد بلغت مستوى الدلالة (0.650) وهي أعلى من (0.05). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تشابه ظروف العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا يوجد اختلاف في وجهات نظر

أصحابها من الذكور والإناث على موضوع تأثير السياسات الضريبية الفلسطينية على متطلبات تطوير هذه المشاريع.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير رأس مال المنشأة . فقد بلغت مستوى الدلالة (0.170) وهي أعلى من (0.05). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى كون تأثير السياسات الضريبية الفلسطينية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يتأثر برأس المال وذلك لتقارب شرائح رأس مال هذه المنشآت واختلافها عن المشاريع الكبيرة والضخمة.

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مكان عمل المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.012) وهي أقل من (0.05) وأن هذه الفروق تعود لصالح مستوى مكان عمل (مدينة). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المدينة تتأثر أكثر بالسياسات الضريبية كونها تقع في بيئات تجارية كبيرة وقريبة من مراكز التحصيل الضريبي والتفتيش وبذلك تكون نظرة أصحابها للسياسات الضريبية أكبر .

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى مواعمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير لنوع ملكية المنشأة ، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.448) وهي أكبر من (0.05) . وتعزو الباحثة عدم الاختلاف في نوع ملكية المنشأة إلى عدم تمييز السياسات الضريبية في إختلاف ملكيات المنشأة .

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير القطاع الذي تتبع له المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.773) وهي أكبر من (0.05) وتعزو الباحثة عدم الاختلاف في نوع قطاع المنشأة إلى عدم تمييز السياسات الضريبية في اختلاف عمل المنشأة.

6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عدد العاملين في المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.029) وهي أقل من (0.05) ولصالح مستوى العدد المتوسط من العاملين . وتعزو الباحثة الاختلاف في مستويات عدد عاملي المنشأة إلى ان السياسات الضريبية تؤثر ايجابا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.293) وهي أكبر من (0.05) . وتعزو الباحثة عدم الاختلاف في مستويات التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة إلى ان السياسات الضريبية لا تتأثر بالتحصيل العلمي لدى صاحب المنشأة

8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير عمر المنشأة، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.279) وهي أكبر من (0.05) . وتعزو الباحثة

عدم الاختلاف في مستويات عمر المنشأة إلى ان السياسات الضريبية المفروضة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تتغير بتغير عمر المنشأة.

9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى موافقة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس من وجهة نظر أصحابها تعزى لمتغير ملكية مبنى المنشأة ، فقد بلغت مستوى الدلالة (0.045) وهي أقل من (0.05) وأن هذه الفروق تعود لصالح مستوى ملك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ لمستوى ملك (3.34) بينما بلغ متوسط إيجار (3.21). وتعزو الباحثة الاختلاف في مستويات ملكية المنشأة إلى ان السياسات الضريبية لا تميز بين ملكية المنشأة من حيث الإيجار او التملك.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرجت الباحثة بعدة توصيات ، منها :

أولاً: التوصيات المتعلقة بالدراسة الكمية (تحليل الإستبانة) حيث أظهرت التوصيات التالية:

1. التدخل الحكومي للمساهمة في التمويل.
2. تخفيض نسب الضريبة المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف دعمها لأنها تشكل الدعامة الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني.
3. تقليص أنواع الضرائب المفروضة على أصحاب المنشآت مما قد يعكس نفسه إيجاباً على نمو وتطور وإزدهار أعمالهم.
4. منح تسهيلات ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن لا يقتصر ذلك فقط على الشركات الكبرى خصوصاً تلك الواردة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

5. تشجيع دور القطاع الخاص في العملية التنموية والمسؤولية المجتمعية من خلال فتح منافذ لتوزيع المنتجات سواء من خلال تخفيض رسوم التصدير او من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول العربية والاجنبية واقامة المعارض في تلك الدول لعرض المنتجات الفلسطينية من جانب وحماية المنتجات الوطنية من جانب اخر من خلال تقنين عمليات الاستيراد للبضائع التي لها بديل وطني.

6. ضرورة وضع معايير وأدوات مراقبة على الأداء فى المشروعات الصغيرة من اجل تحسين ادائها.

7. التركيز على جودة الإنتاج من خلال الزام المنشآت بالتقيد بانظمة وقوانين دائرة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

8. تقديم التسهيلات والحوافز المالية والمعنوية واللوجستية لدعم المشروعات الصغيرة.

9. تخفيض أسعار الفائدة المفروضة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل وذلك من اجل تشجيع الإستثمار في المشاريع الصغيرة وكذلك وضع الية ضمان وبرامج للتأمين ضد الخسائر وتعثر الديون.

10. تقديم خدمات إستشارية وتدريبية بأسعار مناسبة.

ثانيا: التوصيات المتعلقة بالاطار النظري

حيث أثبتت الدراسة صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل أوضاعها الحالية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني وفي ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على أصحاب المنشآت الفلسطينية خصوصا في ظل عدم وجود آلية حماية وطنية لمنتجاتهم وأعمالهم إضافة الى تعدد الضرائب المفروضة عليهم دون وجود آلية عمل وطنية استراتيجية لمنح تسهيلات ضريبية على غرار المشاريع الكبيرة وفي ظل عدم وجود نصوص قانونية تشير إلى المشاريع الصغيرة كرافعة للاقتصاد الوطني.

وعليه فإن الباحثة توصي بإتخاذ الآتي:

1- توفر الارادة السياسية الحقيقية لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة: ينبغي توافر الارادة السياسية الحقيقية والعزم الثابت لدى أصحاب القرار على دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بأن يكون لهم دور حقيقي وتأثير ملموس في واقع هذه المشاريع والنهوض بها بإعتبارها السبيل الصحيح للحد من تزايد نسبة البطالة التي أصبحت مستشريه في مجتمعنا، خاصة ونحن نتحدث عن دولة تعداد سكانها لا يتجاوز بأية حال 4.5 مليون نسمة، وعن دولة لا تتمتع بأي الثروات الطبيعية من نفط وغاز طبيعي.

2- تشكيل هيئة وطنية من ذوي الخبرات والكفاءات الاقتصادية والتنموية منبثقة من أصحاب العمل والعمال والسلطات العامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية هذه المشاريع والإشراف على أنشطتها بما يخدم إتاحة الفرص المناسبة لتكوين أكبر عدد منها، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها ويناط بهذه الهيئة المسؤوليات التالية:

أ- تفعيل وجود قاعدة بيانات دقيقة وشاملة من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنظمة والقوانين والاليات التي تحكم عمليات إنشائها وإحداثها وتأسيسها وترخيصها ومسارات عملها بحيث يمكن إعداد الدراسات اللازمة عن أوضاع هذه المشاريع وسبل معالجتها.

ب- تغطية الإحتياجات التدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد حصرها وتحديد نوعيتها، من خلال برامج ودورات تدريبية مختلفة ومتخصصة.

ج- القيام بدور التنسيق بين أصحاب هذه المشاريع وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة كلما لزم الأمر.

د- تقديم المعلومات والإحصاءات والإحتياجات وسبل الوصول الى السوقين المحلي، والإقليمي، إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من تكييف إمكانياتها الإنتاجية أو الخدمية تبعاً لمتطلبات السوق والفرص البديلة أو الجديدة.

هـ- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تفشل اقتصادياً، في الخروج من السوق بصورة لا تحدث إرباكا في الأوساط التجارية.

و- إيجاد آليات وصيغ مناسبة للتنسيق والتعاون بين هذه المشاريع بهدف الحد من حدة التنافس بينها وخلق أرضية للتعاون بينها بما يوفر تخفيض درجة المخاطر التي تواجهها.

3- البحث عن اليات وسبل عملية لتطوير نظام تمويل لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم المصارف المتخصصة والجمعيات التعاونية ومؤسسات الاقراض وتطوير أنظمة الإقراض لديها، بما يتناسب مع معتقداتنا وديننا الحنيف وأن تقوم هذه المؤسسات بإيجاد الكادر القادر على إجراء الدراسات الدقيقة للجدوى والتحليل المالي لهذه المشاريع.

4- تطوير اداء ودور ومهام وصلاحيات الغرف التجارية والصناعية في كافة المحافظات وايجاد هيئة مستقلة موحدة متخصصة بهذه الغرف، بحيث يتاح لها أن تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها وتقديم الدعم اللازم لها ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات.

5- تعزيز ثقافة الريادة والإقدام على العمل من خلال عقد دورات تدريبية هدفها تعزيز القدرات الادارية والفنية والمالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- إعادة النظر أو إلغاء أو تخفيض الضرائب على المشاريع الصغيرة بشكل عام ورعاية المشاريع الصغيرة التي يؤسسها الشباب، وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والأدوات التي تستورد من الخارج لإقامة وتسيير هذه المشروعات.

- 7- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير من خلال انشاء
جهات لمراقبة الجودة وتنشيط التجارة والصادرات لمساعدة المصدرين وجمع معلومات
عن الأسواق الدولية والتي من شأنها دعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- 8- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الإشتراك فى المعارض بالخارج.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو النور، بركات محمد، *إستراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر*، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة -يناير 1993- العدد (1).
2. بسام أحمد سليمان: دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي" رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين 2013.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الإقتصادية، النتائج النهائية*. رام الله - فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. *تعداد المنشآت 2011، النتائج النهائية*. رام الله - فلسطين .
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2010* رام الله - فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. *تعداد المنشآت 2012، النتائج النهائية*. رام الله - فلسطين
7. حامد، مهند، إبراهيم، ابوهنطش، آخرون، *تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة:دروس لفلسطين*، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية (ماس)، 2009.
8. حنين جلال الدماغ: دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة " (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة) 1995-2008. رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة 2010.
9. خصاونة، جهاد سعيد: *المالية العامة والتشريع الضريبي*، دار وائل للطباعة والنشر 1999 ص274.

10. عرباسي زياد: العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
11. شامية: عبدالله محمد، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ورقة عمل مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية وجامعة قاريونس خلال الفترة 7-8 / 6/ 2006 - كلية الإقتصاد جامعة قاريونس-ليبيا.
12. صبري، نضال رشيد: القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.. 2003. ص 152.
13. عبد الحميد، عبد الفتاح عبد الرحمن: اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية. جامعة الاسكندرية: 1990 ص 279.
14. عبد الفتاح نصرالله و غازي الصوراني، دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة، يونيو 2005.
15. <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:KFWyQpezaa>
MJ:www.ahewar.org/debat/files/40243.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=p
16. عرقاوي، مصطفى محمد: الضريبة على الدخل. نابلس: بلا ناشر: 1983. ص 5.
17. مؤيد عبد الرؤوف درويش البسطامي ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا 2006.
18. مسيمي: دلال عيسى: السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا 2006 ص (4).

19. ملخص كتاب "حاضنات الأعمال" منشورات (ايسوسكو مايو 2008) عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، إيسيسكو، الرياض.

20. مكحول وعطياني (2004)، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، غزة، فلسطين.

21. قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015م بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011.

22. منتدى الأعمال الفلسطيني، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث مارس/ 2014.

23. الهيئة العامة للإستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – إدارة وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية 1999م.

24. دولة فلسطين وزارة المالية الادارة العامة للموازنة العامة السنة المالية قانون الموازنة العامة 2014م.

25. الصوص سمير، 2010، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مكتب محافظة قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني.

المواقع الالكترونية

1. تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لاستحداث مهن ووظائف جديدة للشباب.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000895.pdf>

2. زين العابدين: سامة بعنوان منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>

3. <http://www.karamapress.com/arabic/?Action=PrintNews&ID=133392>

4. صحيفة الرياض الالكترونية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحد من البطالة في العالم العربي الجمعة 21 جمادى الآخرة 1428 هـ - 6 يوليو 2007م - العدد 14256 <http://www.alriyadh.com/262495?print=1>

5. عبد الرزاق خليل وائل نقموش دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية جامعية الأغواط من خلال الرابط الالكتروني http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:aCeU_6vgWzwJ:ie.fpedia.com/ara

6. قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م <http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=2487>

7. مركز الميزان لحقوق الانسان الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة يوليو 2011 الرابط: <http://www.mezan.org/upload/12362.pdf>

8. http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=252009

9. <http://felesteen.ps/details/news/142643/105>

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

السادة / السيدات اصحاب المنشآت الاقتصادية،

تقوم الباحثة بدراسة مدى موائمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر اصحاب المنشآت (محافظه نابلس نموذجاً) وذلك لإتمام متطلبات إعداد الأطروحة من أجل الحصول على الشهادة العلمية الثانية (الماجستير)، يرجى التعاون في تعبئة الإستبانة إسهاماً منكم في تطوير البحث العلمي الذي هو محل التقدير والامتنان، علماً أنه لن يطلع على معلومات الاستبانة سوى الباحثة.

مع وافر الاحترام،،،،

الباحثة

شروق الرطوط

القسم الاول: المعلومات العامة

ويهدف هذا القسم الى تقديم معلومات عامة عن صاحب /ة المنشأة والمنشأة. الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب.

1- الجنس:

() ذكر () أنثى

2- رأس مال المنشأة (دينار):

() 5000- 9999 () 10000- 14999 () 15000- 19999

() 20000- 24999 () 25000 فأكثر

3- مكان عمل المنشأة

() مدينة () ريف () مخيم

4- نوع الملكية:

() عائلية () فردية () شراكة

() مساهمة عامة

5- القطاع الذي تتبع له المنشأة:

() صناعي () زراعي () تجاري

() سياحي () خدماتي

6- عدد العاملين في المنشأة:

() 4-1 () 9-5 () 14-10

() 19-15 () 20 فأكثر

7- مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة:

() ابتدائي () إعدادي () ثانوي

() دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا

8- عمر المنشأة:

() 4-1 () 9-5 () 14-10

() 19-15 () 20 سنة فأكثر

9- ملكية مبنى المنشأة:

() إيجار () ملك

القسم الثاني: الرجاء الاجابة على الفقرات التالية وفق ما تراه مناسباً.

يتكون هذا القسم من ثلاثة اجزاء:

الجزء الأول: يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظريته الى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال تقريغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الأول: يتعلق بأداء صاحب المنشأة اتجاه الضريبة						
1	يحتفظ المكلف (صاحب المنشأة) بسجل ضريبي					
2	يوظف المكلف (صاحب المنشأة) محاسب خاص في المنشأة					
3	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) الاقتطاعات الضريبية لأجور العمال إلى دوائر الضريبة بانتظام					
4	يلتزم المكلف (صاحب المنشأة) بدفع الضرائب في موعدها					
5	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة عادله					
6	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية					
7	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) جزء من الضرائب للاحتلال					
8	يوجد للمكلف (صاحب المنشأة) معرفه تامه بالنظام الضريبي الجديد					
9	يشعر المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب تثقل عمله					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
10	تؤثر السياسات الضريبية الفلسطينية الجديدة على عمل المكلف					
11	تؤثر الضرائب على مستوى الدخل والانفاق للمكلف					
12	يلم المكلف الماما جيدا بكافة الأنظمة الضريبية في الدول العربية المجاورة					
13	يمتلك المكلف قناعة تامة بأن فرض الضرائب هو جزء من سيادة الدولة					
14	يدرك المكلف بوجود تعدد في الجهات التي يتم دفع الضرائب لها					
15	يدفع المكلف الضريبة من خلال عمليات التقدير والتخمين وليس وفق سجلات ضريبية					
16	يعتقد المكلف بعدالة عملية التخمين التي تقوم بها دوائر الضريبة بإلزامه بدفع الضرائب على أساسها					
17	يقوم المكلف باحتجاجات على حجم الضرائب المفروضة عليه					
18	يطالب المكلف السلطة بإعادة النظر في سياساتها الضريبية					
19	يرفع المكلف اسعار منتجاته بعد فرض الضرائب					
20	يطالب المكلف برفع الضرائب على المنتجات المستوردة التي لها بديل وطني					
21	يقوم المكلف باللجوء للمؤسسات التمويلية (القروض) لتحسين وتطوير اداء منشأته					

الجزء الثاني يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال الاجابة على هذه الاسئلة من خلال تفريغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال.						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الثاني: يتعلق بالسياسات الضريبية المفروضة من قبل مصلحة الضرائب						
22	يلم المكلف المام تام بالنظام الضريبي الفلسطيني المعدل للعام 2011					
23	يتناسب القانون الضريبي الفلسطيني 2011 مع الاوضاع الفلسطينية					
24	يتناسب النظام الضريبي الفلسطيني 2011 مع كافة مستويات المكلفين					
25	طراً ارتفاع على قيمة ضريبة الدخل بعد قانون 2011 الجديد					
26	يعلم المكلف بانه طراً ارتفاع على قيمة ضريبه القيمة المضافه بعد قانون 2011					
27	يعاني المكلف من وجود تمييز واضح في الشرائح الضريبية للمكلفين من قبل السلطة					
28	يقتنع المكلف بان مستوى منافع المؤسسات الرسمية الفلسطينية يتناسب مع حجم الضرائب المفروضة					
29	تقلل الضرائب المفروضة من قدرة المنافسه مع البضائع المستوردة					
30	تضعف السياسات الضريبية للسلطة من امكانية النهوض بالمشاريع الصغيرة					
31	يطراً تراجع واضح على حجم انتاج المنشأه بعد فرض الضرائب ومنذ قانون 2011					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
32	يزداد تعدد الضرائب بعد عام صدور قانون ضريبة الدخل رقم 17 من عام 2004(أول تعديل يقره المجلس التشريعي منذ قدوم السلطة عام 1993)					
33	يدرك المكلف بان الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى اكثر انصافا من الضرائب على المشاريع الصغيرة					
34	يعاني المكلف من اسلوب وطريقة تحصيل الضرائب من قبل السلطة					
35	يعاني المكلف من عدم وجود جهة اختصاص رسمية يستطيع التوجه اليها للشكوى حول الضرائب					
36	يدرك المكلف بان النظام الضريبي الفلسطيني نظام تشويه الثغرات والنواقص					
37	يحصل المكلف على حسومات جيدة في حال التزامه بتسديد الضرائب المقدرة عليه					
38	يستفيد المكلف من التسهيلات المقدمة من قبل السلطة في حال التزامه بتسديد المستحقات الضريبية					
39	يعاني المكلف من قيام السلطة بفرض غرامات مالية عليه في حال تاخره بتسديد المستحقات الضريبية					

الجزء الثالث يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال الاجابة عليها من خلال تفرغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الثالث: يتعلق بأثر التمويل على المنشأة						
40	يلجاء المكلف للاعتماد على القروض من اجل تمويل مشروعه					
41	يلجاء المكلف الى اكثر من جهة إقراض من اجل الحصول على التمويل.					
42	يؤثر تأخر استلام التمويل بسبب السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل على مشروع المكلف					
43	يعجز المكلف في بعض الاحيان عن تسديد الاقساط للمؤسسات التمويلية (القروض)					
44	يعلم المكلف بأنه يوجد حاضنة أعمال للمنتجات الفلسطينية.					
45	تهتم المؤسسات الحكومية بمتابعة مشروع المكلف					
46	يتناسب مستوى التمويل المقدم للمشروع مع حجم مشروع المكلف					
47	يوجد صعوبة في الحصول على تمويل للمكلف لعدم وجود الضمانات المطلوبة					
48	يوجد فترة كافية لسداد القروض					
49	يتلقى المشروع تمويلاً أكثر من مرة من نفس الجهة					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
50	يتلقى المشروع تمويلاً من أكثر من جهة					
51	يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع					
52	يتلقى المكلف التمويل من جهات حكومية					
53	يتلقى المكلف التمويل من مؤسسات تمويل خاصة					

القسم الثالث: في رأيكم الى أي مدى تؤثر الصعوبات التالية في نجاح او فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الرقم	الفقرة	درجة التأثير		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
1	ضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع			
2	المصارف تفرض شروط مالية قاسية وتتطلب إجراءات قانونية طويلة			
3	تقليص البنوك لمنح التسهيلات والقروض			
4	ارتفاع نسب الضريبة			
5	تعدد أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف			
6	عدم وجود تسهيلات ضريبية			
7	عزوف المصارف والمؤسسات المالية من تقديم المساعدة المالية والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة			
8	توفر السيولة اللازمة وإدارتها بكفاءة			
9	المعرفة التامة بالجهات المقدمة والداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة			
10	ندرة توافر المهارات الإدارية المتميزة			
11	ندرة توافر العمالة الفنية المدربة			
12	صعوبة الحصول على معلومات بشأن الأسواق والموردين وتقنيات التشغيل			
13	الصعوبات في تلبية معايير الجودة اللازمة للتصدير			
14	المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة			
15	اقتناع المستهلكين بضعف جودة المنتج المحلي			
16	نسبة كبيرة من عملاء البيع على الحساب لا يوفون بديونهم في مواعيدها			
17	المنافسة من قبل المنتجات المستوردة			
18	التغيرات في أسعار صرف العملات			
19	ضعف المنشأة في تسويق منتجاتها			

القسم الرابع: في رأيك ما مدى أهمية الوسائل التالية في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الرقم	الفقرة	درجة الأهمية		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
1	التدخل الحكومي للمساهمة في التمويل			
2	تخفيض نسب الضريبة			
3	تقليل الضرائب الضريبية			
4	منح تسهيلات ضريبية			
5	تشجيع القطاع الخاص وفتح منافذ لتوزيع المنتجات			
6	وجود معايير وأدوات مراقبة على الأداء في المشروع			
7	التركيز على جودة الإنتاج ومعرفة المنافسين			
8	تقديم تسهيلات وحوافز مالية لدعم المشروعات الصغيرة			
9	تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الإستثمار			
10	الإدارة الجيدة والتخطيط السليم			
11	برامج للتأمين ضد خسائر وتعثر الديون			
12	تقديم خدمات إستشارية وتدريبية بأسعار مناسبة			

شاكرة للجميع حسن التعاون،،،،

ملحق (2) الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

السادة / السيدات اصحاب المنشآت الاقتصادية،

تقوم الباحثة بدراسة مدى موائمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر اصحاب المنشآت (محافظه نابلس نموذجاً) وذلك لإتمام متطلبات إعداد الأطروحة من أجل الحصول على الشهادة العلمية الثانية (الماجستير)، يرجى التعاون في تعبئة الإستبانة إسهاماً منكم في تطوير البحث العلمي الذي هو محل التقدير والامتنان، علماً أنه لن يطلع على معلومات الاستبانة سوى الباحثة.

مع وافر الاحترام،،،،

الباحثة

شروق الرطوط

القسم الاول: المعلومات العامة

ويهدف هذا القسم الى تقديم معلومات عامة عن صاحب /ة المنشأة والمنشأة. الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب.

1- الجنس:

() ذكر () أنثى

2- رأس مال المنشأة (دينار):

() 5000- 9999 () 10000- 14999 () 15000- 19999

() 20000- 24999 () 25000 فأكثر

3- مكان عمل المنشأة

() مدينة () ريف () مخيم

4- نوع الملكية:

() عائلية () فردية () شراكة

() مساهمة عامة

5- القطاع الذي تتبع له المنشأة:

() صناعي () زراعي () تجاري

() سياحي () خدماتي

6- عدد العاملين في المنشأة:

() 4-1 () 9-5 () 14-10

() 19-15 () 20 فأكثر

7- مستوى التحصيل الدراسي لصاحب المنشأة:

() ابتدائي () إعدادي () ثانوي

() دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا

8- عمر المنشأة:

() 4-1 () 9-5 () 14-10

() 19-15 () 20 سنة فأكثر

9- ملكية مبنى المنشأة:

() إيجار () ملك

القسم الثاني: الرجاء الاجابة على الفقرات التالية وفق ما تراه مناسباً.

يتكون هذا القسم من ثلاثة اجزاء:

الجزء الأول: يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر أداء المكلف (صاحب المنشأة) ونظريته الى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال تقريغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الأول: يتعلق بأداء صاحب المنشأة اتجاه الضريبة						
1	يحتفظ المكلف (صاحب المنشأة) بسجل ضريبي					
2	يوظف المكلف (صاحب المنشأة) محاسب خاص في المنشأة					
3	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) الاقتطاعات الضريبية لأجور العمال إلى دوائر الضريبة بانتظام					
4	يلتزم المكلف (صاحب المنشأة) بدفع الضرائب في موعدها					
5	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة عادله					
6	يدرك المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب المفروضة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية					
7	يدفع المكلف (صاحب المنشأة) جزء من الضرائب للاحتلال					
8	يوجد للمكلف (صاحب المنشأة) معرفه تامه بالنظام الضريبي الجديد					
9	يشعر المكلف (صاحب المنشأة) بأن الضرائب تثقل عمله					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
10	تؤثر السياسات الضريبية الفلسطينية الجديدة على عمل المكلف					
11	تؤثر الضرائب على مستوى الدخل والإنفاق للمكلف					
12	يلم المكلف الماما جيدا بكافة الأنظمة الضريبية في الدول العربية المجاورة					
13	يمتلك المكلف قناعة تامة بأن فرض الضرائب هو جزء من سيادة الدولة					
14	يدرك المكلف بوجود تعدد في الجهات التي يتم دفع الضرائب لها					
15	يدفع المكلف الضريبة من خلال عمليات التقدير والتخمين وليس وفق سجلات ضريبية					
16	يعتقد المكلف بعدالة عملية التخمين التي تقوم بها دوائر الضريبة بإلزامه بدفع الضرائب على أساسها					
17	يقوم المكلف باحتجاجات على حجم الضرائب المفروضة عليه					
18	يطالب المكلف السلطة بإعادة النظر في سياساتها الضريبية					
19	يرفع المكلف اسعار منتجاته بعد فرض الضرائب					
20	يطالب المكلف برفع الضرائب على المنتجات المستوردة التي لها بديل وطني					
21	يقوم المكلف باللجوء للمؤسسات التمويلية (القروض) لتحسين وتطوير اداء منشأته					

الجزء الثاني يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر الممارسات والسياسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال الاجابة على هذه الاسئلة من خلال تفريغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال.						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الثاني: يتعلق بالسياسات الضريبية المفروضة من قبل مصلحة الضرائب						
22	يلم المكلف إماماً تاماً بالنظام الضريبي الفلسطيني المعدل للعام 2011					
23	يتناسب القانون الضريبي الفلسطيني 2011 مع الاوضاع الفلسطينية					
24	يتناسب النظام الضريبي الفلسطيني 2011 مع كافة مستويات المكلفين					
25	يطراً ارتفاع على قيمة ضريبة الدخل بعد قانون 2011 الجديد					
26	يعلم المكلف بأنه طراً ارتفاع على قيمة ضريبه القيمة المضافه بعد قانون 2011					
27	يعاني المكلف من وجود تمييز واضح في الشرائح الضريبية للمكلفين من قبل السلطة					
28	يقتنع المكلف بان مستوى منافع المؤسسات الرسمية الفلسطينية يتناسب مع حجم الضرائب المفروضة					
29	تقلل الضرائب المفروضة من قدرة المنافسه مع البضائع المستوردة					
30	تضعف السياسات الضريبية للسلطة من امكانية النهوض بالمشاريع الصغيرة					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
31	يطراً تراجع واضح على حجم انتاج المنشأ بعد فرض الضرائب ومنذ قانون 2011					
32	يزداد تعدد الضرائب بعد صدور قانون ضريبة الدخل رقم 17 عام 2004(أول تعديل يقره المجلس التشريعي منذ قدوم السلطة عام 1993)					
33	يدرك المكلف بان الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى اكثر انصافا من الضرائب على المشاريع الصغيرة					
34	يعاني المكلف من اسلوب وطريقة تحصيل الضرائب من قبل السلطة					
35	يعاني المكلف من عدم وجود جهة اختصاص رسمية يستطيع التوجه اليها للشكوى حول الضرائب					
36	يدرك المكلف بان النظام الضريبي الفلسطيني نظام تشويه الثغرات والنواقص					
37	يحصل المكلف على حسومات جيدة في حال التزامه بتسديد الضرائب المقدرة عليه					
38	يستفيد المكلف من التسهيلات المقدمة من قبل السلطة في حال التزامه بتسديد المستحقات الضريبية					
39	يعاني المكلف من قيام السلطة بفرض غرامات مالية عليه في حال تاخره بتسديد المستحقات الضريبية					

الجزء الثالث يتعلق بمجموعة من الأسئلة التي تبين أثر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمطلوب منك ابداء مدى موافقتك لها من خلال الاجابة عليها من خلال تفرغ اجابتك في الخانة المناسبة لكل سؤال.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الجزء الثالث: يتعلق بأثر التمويل على المنشأة						
40	يلجأ المكلف للاعتماد على القروض من اجل تمويل مشروعه					
41	يلجأ المكلف إلى أكثر من جهة إقراض من اجل الحصول على التمويل.					
42	يؤثر تأخر استلام التمويل بسبب السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل على مشروع المكلف					
43	يعجز المكلف في بعض الاحيان عن تسديد الاقساط للمؤسسات التمويلية (القروض)					
44	يعلم المكلف بأنه يوجد حاضنة أعمال للمنتجات الفلسطينية.					
45	تهتم المؤسسات الحكومية بمتابعة مشروع المكلف					
46	يتناسب مستوى التمويل المقدم للمشروع مع حجم مشروع المكلف					
47	توجد صعوبة في حصول المكلف على تمويل لعدم وجود الضمانات المطلوبة					
48	توجد فترة كافية لسداد القروض					
49	يتلقى المشروع تمويلاً أكثر من مرة من نفس الجهة					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
50	يتلقى المشروع تمويلاً من أكثر من جهة					
51	يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع					
52	يتلقى المكلف التمويل من جهات حكومية					
53	يتلقى المكلف التمويل من مؤسسات تمويل خاصة					

القسم الثالث: في رأيكم الى أي مدى تؤثر الصعوبات التالية في نجاح او فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الرقم	الفقرة	درجة التأثير		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
1	ضعف القدرات المالية من بداية إنشاء المشروع			
2	المصارف تفرض شروط مالية قاسية وتتطلب إجراءات قانونية طويلة			
3	تقليص البنوك لمنح التسهيلات والقروض			
4	ارتفاع نسب الضريبة			
5	تعدد أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف			
6	عدم وجود تسهيلات ضريبية			
7	عزوف المصارف والمؤسسات المالية من تقديم المساعدة المالية والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة			
8	عدم توفر السيولة اللازمة وإدارتها بكفاءة			
9	عدم المعرفة التامة بالجهات المقدمة والداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة			
10	ندرة توافر المهارات الإدارية المتميزة			
11	ندرة توافر العمالة الفنية المدربة			
12	صعوبة الحصول على معلومات بشأن الأسواق والموردين وتقنيات التشغيل			
13	الصعوبات في تلبية معايير الجودة اللازمة للتصدير			
14	المنافسة القوية من قبل الشركات الكبيرة			
15	اقتناع المستهلكين بضعف جودة المنتج المحلي			
16	نسبة كبيرة من عملاء البيع على الحساب لا يوفون بديونهم في مواعيدها			
17	المنافسة من قبل المنتجات المستوردة			
18	التغيرات في أسعار صرف العملات			
19	ضعف المنشأة في تسويق منتجاتها			

القسم الرابع: في رأيك ما مدى أهمية الوسائل التالية في علاج الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الرقم	الفقرة	درجة الأهمية		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
1	التدخل الحكومي للمساهمة في التمويل			
2	تخفيض نسب الضريبة			
3	تقليل الشرائح الضريبية			
4	منح تسهيلات ضريبية			
5	تشجيع القطاع الخاص وفتح منافذ لتوزيع المنتجات			
6	وجود معايير وأدوات مراقبة على الأداء في المشروع			
7	التركيز على جودة الإنتاج ومعرفة المنافسين			
8	تقديم تسهيلات وحوافز مالية لدعم المشروعات الصغيرة			
9	تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الإستثمار			
10	الإدارة الجيدة والتخطيط السليم			
11	برامج للتأمين ضد خسائر وتعثر الديون			
12	تقديم خدمات إستشارية وتدريبية بأسعار مناسبة			

شاكرة للجميع حسن التعاون،،،،

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

**The suitability of the Palestinian taxation policies to match
with the development and progress of the performance of
medium and small projects from the perspective of the
organization's owner (Nablus is the case study)**

By

Shuroq Fathi Abdel Fattah Rtrot

Supervised

Prof. Tariq al-Haj

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate
Studies, at An-Najah National University, Nablus- Palestine.**

2016

a

The suitability of the Palestinian taxation policies to match with the development and progress of the performance of medium and small projects from the perspective of the organization's owner

(Nablus is the case study)

By

Shuroq Fathi Abdel Fattah Rtrot

Supervised

Prof. Tariq al-Haj

Abstract

This study aimed to identify the suitability of Palestinian tax policies with the requirements of development and improving the performance of small and medium enterprises from the perspective of business owners, and examine the impact of each of the variables (sex: capital of enterprise, workplace of enterprise, type of ownership, the sector of enterprise, the number of workers at the enterprise, the level of academic achievement for the owners of the enterprises, the age of the enterprise, and the study tried to answer the following question:

What are the implications for small and medium enterprises in Palestine, the Palestinian tax system and policies practiced by the tax departments to small and medium enterprises, and what are the requirements for enhancing the performance of these enterprises based on the political and economic conditions of the Palestinian society.

In order to achieve the goals of the study, the researcher developed a questionnaire to measure the suitability of Palestinian tax policies with the requirements of development and improving the performance of small and medium-sized enterprises from the perspective of business owners.

In order to verify the authenticity of the study tool, the researcher introduced a resolution on a group of experts in this field have been checking the stability of the tool.

The study sample consisted of 200 members of the enterpris's owners, the questionnair were distributed among them and were collected, then these questionnair were statistically analyzed by Social Sciences program SPSS. The study used ratios and frequent tables and test variability unilateral (one way ANOVA) and the equation of Cronbach's alpha, where the study found the following results:

- 1-There is no statistically significant differences at ($\alpha = 0.05$) about the suitability of Palestinian tax policies with the requirements of development and improving the performance of small and medium enterprises from the standpoint of the owners of enterprises, due to the variable ((sex, capital, workplace of enterprise, type property sector, which keep track of his business, number of employees at the enterprise, the academic achievement level of the facility owner, and age of enterprise)
2. The percentage of male respondents is much higher than females, reaching (82.0%) of the study sample, which certainly reflect the opinion of the dominant class.
3. The proportion of respondents from the capital owners less than (5000-9999) Jordanian Dinars much higher than high capital owners category (25,000 Jordanian Dinars and over), amounting to 20.6% of the study

sample, and it shows that many entrepreneurs start with a low amount of money.

4. The proportion of respondents who are city-residents, followed by the countryside are the majority of the study sample, and that the camps represent no more than about 7.5%, and this shows that the majority of the study sample, followed by the urban population villages.
5. commercial sector, the percentage is the highest in terms of (69.8%) and less fortunate sector including tourism is reaching rate (1.1%).
6. simple ratio of the number of employees, namely, (1-4), among other top ratios equal to 76.1%, and this shows the small size of the enterprise, and the lack of employing of a worker in the community.

The questionnaire focused on five issues:

The first issue: showing the impact of owner performance, and his view of the policies and practices of tax imposed by tax departments.

Issue II: showing the impact of the tax practices and policies imposed by tax departments.

Third issue: showing the impact of the financing of small and medium enterprises

Fourth issue: measuring the impact of the difficulties the success or fails of small and medium enterprises.

Issue five: showing the importance of the means required to be provided by the Palestinian authorities in the treatment of the difficulties faced by small and medium enterprises.

The study included a definition in the content of the research, which focused on the impact and convenient Palestinian tax policies on the development of medium and small enterprises and the importance of this research to push the economic situation in Palestine, the research also includes a theoretical framework that experiences of other countries show in support of medium and small enterprises by the tax departments and Palestinian authorities, as well as it has been in this research design a questionnaire and analyze the answers to the target groups of owners of small and medium enterprises, and access to important results was the most important, that the Palestinian tax policies need to make additional efforts to support small and medium enterprises through policies to be determined by the Palestinian Authorities and also determined these policies by the Palestinian tax departments, because these policies and through the support of these institutions will have a strong reversal to advance the Palestinian economy, especially that these small and medium enterprises a powerful tributary of the Palestinian economy.

Based on the results of the study, the researcher formulated the following recommendations:

Recommendations related to the quantified study (analysis of questionnaire) recommends that government intervention to contribute to

the funding, and work to reduce the tax rates, and reducing the number of tax slices analysis and granting tax slices, as well as the need to develop standards and tools, to monitor the performance of small projects, in order to improve their performance, and to focus on the quality of production. The recommendations regarding the theoretical analysis focus on the ability of decision makers to develop the small and medium enterprise sector, and the formation of a national body of experienced economic, developmental and efficiencies derived from the employers, workers and public authorities entrusted with the responsibility to support the development of these projects, and improve the performance and the role and functions and powers of commercial and industrial chambers. In addition to promoting a culture of leadership and taking action through holding training courses, and included recommendations on the need to reconsider, cancel or reduce taxes on small businesses, as well as the encouragement of small and medium enterprises on foreign trading through the establishment of entities to control quality and stimulate trade and exports.